وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـــامعة محمد خيضـــر – بـــــسكرة –

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية - قطب الشتمة –

قسم العلوم الإجتمـــــاعية

شعبة علم الإجتماع

تخصص : علم الإجتماع الحضري

عنوان المذكرة :

إنعكاسات السكن العمودي على القيم الإجتماعية الأسرة الجزائرية

دراسة ميدانية لحي 830 مسكن ولاية بسكرة

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الإجتماع

تخصص : علم إجتماع الحضري

إعداد الطالبة :

- مصمودي سارة

إشراف الدكتور :

- ميدني شايب ذراع

2020/2019

بسم الله أبدأ كلامي الذي بفضله وصلت لمقامي ، الحمد و الشكر على ما أتاني

أهدي هذا العمل

إلى روح الشخص الذي غرس بداخلي بذور المبادئ و علمتني أن من سار على الدرب وصل " أمي الغالية "

إلا من علمني أن العلم هو مفتاح الفرج الذي كان سندا لي في الحياة " أبي العزيز"

و إلى إخوتي سدد الله خطاهم : سفيان ، حسام، هالة .

إلى صديقتي سماح التي ساندتني طيلة هذا العمل بمجهوداتها.

شكر و عرفان

فالشكر أولا لله عز و جل على أن هداني لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم و إن كان بيني و بينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر أستاذي الكريم و معلمي الفاضل المشرف على هذا البحث الدكتور : ميدني شايب ذراع ، فقد كان حريصا على قراءة كل ما أكتب ثم يوجهني إلى ما يرى بأرق عبارة و ألطف إشارة، فله مني وافر الثناء و خالص الدعاء.

كما أشكر السادة الأساتذة و كل الزملاء و كل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا و أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

مصمودي سارة

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	/
الإهداء	/
فهرس المحتويات	/
فهرس الجداول و الأشكال	/
الإطار المنهجي للدراسة	أ-هـ
مقدمة	أ
1. اشكالية الدراسة	ب
2. فرضيات الدراسة	ب
3. اسباب اختيار الموضوع	ج
4. اهمية الدراسة	ج
5. أهداف الدراسة	ج
6. تحديد المفاهيم	د
7. دراسات سابقة	هـ
الفصل الأول : السكن و المسكن	
تمهيد	2
1. مفهوم السكن و أنماطه	3
2. أهمية السكن و وضائفه	8
3. تعريف المسكن العمودي و انواعه	14
4. مزايا و عيوب المسكن العمودي	17
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني : القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري بين التأصيل و التحديث	

تمهيد	23
1. القيم الإجتماعية	24
2. التحديث و طبيعة القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري	27
3. تغير القيم في الاسرة الجزائرية	34
4. القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري بين التأصيل و التحديث	44
5. القيم الاجتماعية و التخطيط العائلي	48
خلاصة الفصل	51
الفصل الثالث : دراسة ميدانية لعينة من الاسر بحي 830 مسكن بولاية بسكرة	
تمهيد	53
الجانب المنهجي للدراسة	54
1. المنهج الدراسة	54
2. أدوات جمع البيانات	54
3. مجالات الدراسة	54
4. أساليب المعالجة الاحصائية	55
تحليل نتائج الدراسة الميدانية	56
1. تفريغ البيانات و تحليلها	56
2. تحليل الفرضيات	65
الخاتمة	68
الإقتراحات	70
قائمة المراجع	72
ملاحق	/

قائمة الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
01	يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس	56
02	يبين توزيع الأفراد حسب السن	56
03	يبين توزيع افراد العينة حسب الحالة المدينة	57
04	يبين توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي	57
05	يبين توزيع افراد العينة حسب المستوى الإقتصادي	58
06	يبين توزيع افراد حسب الحالة المهنية	58
07	يبين الأشخاص العاملين بالاسرة	59
08	يبين توزيع أفراد العينة حسب طبيعة سكنهم	59
09	توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد أسرهم	60
10	توزيع أفراد حسب نوع الأسرة	60
11	توزيع أفراد العينة حسب مدى رضا عن مساحة المسكن	60
12	توزيع أفراد العينة حسب أسباب عدم الرضا عن المسكن	61
13	يبين مكان الإقامة السابق لأفراد العينة	61
14	يبين عدد الغرف بالمسكن	62
15	يبين كيفية المسكن	62
16	يبين نوعية المسكن قبل الإنتقال للسكن الحالي	63
17	يبين لنا كيفية موقع السكن	63
18	يبين مدة الاقامة في هذا السكن	63
19	يبين لنا كيفية ملائمة عدد الغرف و افراد الأسرة	64
20	يبين إمكانية وجود أفراد أخرين بالمسكن	64
21	يبين مدة استغراق الحصول على السكن	65

الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة

1. **إشكالية الدراسة**
2. **الفرضيات**
3. **أسباب اختيار الموضوع**
4. **أهمية الدراسة**
5. **أهداف الدراسة**
6. **تحديد المفاهيم**
7. **الدراسات السابقة.**

مقدمة :

لقد كان صراع الإنسان في البداية مرتبط بأهداف معيشية أولية للحفاظ على بقائه، ثم إنتقل و أنصب إهتمامه في تطوير و تحسين ظروف حياته المادية مما جعله يشعر بالأمن و الإستقرار، هذا ما دفعه إلى الإرتقاء بتفكيره إلى مستوى نوعي، و من الافت للنظر أن الإنتشار الهائل للمدن إرتبط لدى الكثير من الباحثين الإجتماعيين بمظاهر التفاوت و اللا مساواة الإجتماعية و شيوع الفقر و الإنحراف و الجريمة حيث يقطن ما يقدر ثلث سكان مدن العالم النامي في أحياء فقيرة مزدحمة، و هم يعانون الإكتظاظ الشديد و في سكنات دون مستوى المعيار العلمي و الفني لها، إضافة إلى الإمكانات الهزيلة للحصول على الماء الصالح للشرب و الصرف الصحي، مما يؤدي إلى إنتشار نسب عالية من الأمراض و الأوبئة الفتاكة في الأوساط الحضرية.

كما أصبحت الحياة الحضرية بالمدينة الجزائرية كغيرها من مدن العالم الثالث معقدة و ستعقد مستقبلا أمام إستمرار حملة من المشاكل التي تؤثر على شكل و ديناميكية المدن، فيعتبر المسكن العمودي من البناءات الفوضوية و تؤدي إلى إنعدام الرفاهية في المساكن و ذلك نتيجة لغياب التخطيط السكاني.

و لكن مع كل هذا و رغم الاهمية التي يتسم بها المسكن إلا أنه لا قسيمة له و لا جدوى منه دون المرافق و الخدمات التي تكمله و تجعله مكان يوفر السكينة و الراحة لقاطنيه بشكل كامل و تام، هذه الخدمات تتجسد في الماء و الكهرباء و الغاز و غيرها من الحاجيات المكملة للمسكن، و من هنا تتجلى مشكلة عويصة تتمثل في ما إذا كانت السلطات المعنية أو الدولة تراعي هذا الجانب من الكماليات الضرورية إن صح التعبير بالنسبة للمسكن بنطاق أوسع.

و في بلدنا الجزائر نلاحظ هذا المشكل جليا في ارض الواقع حيث أن الدولة تقوم بإنجاز الأحياء السكنية و التجمعات الحضرية لكن يبقى هناك نقص و قلة إهتمام أو إهمال جانب التهيئة الحضرية لهذه التجمعات أو حتى داخل المسكن الواحد.

و من أجل هذا إرتأينا في إختيار هذا الموضوع الذي جاء بعنوان " الإنعكاسات السكن العمودي على القيم الإجتماعية للأسرة الجزائرية "

و حتى يتحقق هذا المسعى تطرقنا إلى تقسيم الدراسة إلى أربع ثلاثة فصول و هي كالتالي :

الفصل الأول: الذي جاء بعنوان السكن و المسكن العمودي

الفصل الثاني : القيم الإجتماعية في الأسرة الجزائرية بين التأصيل و التحديث

الفصل الثالث : دراسة ميدانية لعينة من الأسر بحي 830 مسكن ولاية بسكرة

1. **إشكالية الدراسة :**

تشهد المدن في وقتنا الحاضر تطورا كبيرا في كل الجوانب الأمر الذي أدى إلى تعقد النمط العمراني للمدينة، حيث أن هذه الأخيرة تتشكل و تتوسع نتيجة تداخل و تشابك عوامل عديدة أبرزها العوامل المكانية النمو الديمغرافي و الزيادة الطبيعة و العوامل الإقتصادية و الثقافية.

غير أن التضخم الحضري و السياسات المتبعة تبين أن نمو المدن العالم الثالث غير مخطط و لكن يتخذ أشكالا من النمو الحضري لا تتلائم مع إحتياجات سكانها و كان من نتائج ذلك ظهور المناطق الحضرية المتخلفة، و عدم إنتساق الخدمات مع إحتياجات السكان و إختلال في تنظيم مجالها و إستغلال الأرض فيها.

و من هنا جاءت الحاجة إلى تكييف الأحوال العمرانية للمدينة و ترقية و تحسين مستوى سكانها و تنميتها وفق أسس الحياة الحضرية و ذلك من خلال أشكال التنمية الحضرية المنتشرة و إتباع سياسة شاملة حتى يتم تضيق الهوة و التقليص من التباين بين أجزاء المنطقة الحضرية في العالم الثالث عموما و في الجزائر خصوصا فالجزائر بإعتبارها من العالم النامي هي الأخرى كباقي البلدان العربية تعاني من مشكلة الإسكان مقارنة بالنمو الديمغرافي فهي سجلت عجزا في عدد السكنات فقد بلغ عددها سنة 2003 حوالي 5793300 شقة لعدد سكان مقدر ب 32 مليون نسمة فهي تسعى الإتباع سياسات و خطط تتماشى مع الزيادات السكانية لتخفيف من حدة المشكلة أخذه بعين الاعتبار المقاييس الجمالية و الصحية.

و في ظل التطور و التقدم العلمي و التكنولوجي الحاصل الان و ما يتبعه من مشاكل و مخاطر من كل الجوانب و لازال الكثير من الناس يبحثون عن مساكن يلجئون إليها لحماية أنفسهم من المشاكل الطبيعية و الاجتماعية و غيرها و تحسين أوضاعهم المعيشية .

التساؤل الرئيسي هو :

هل النمط السكن العمودي ملائم للاسرة الجزائرية في الوسط الحضري ؟

2. **فرضيات الدراسة :**

تتمثل فيما يلي :

- السكن في العمارات الجديدة التي تتكون من مساكن بها غرفتين أو ثلاث غرف ملائمة للأسرة البسكرية في المجتمع
- نمط السكن يتماشى مع الطابع الثقافي للأسرة السوفية في المجتمع الحضري

3. **أسباب إختيار الموضوع الدراسة :**

إختيارنا لهذا الموضوع لم يكن محل صدفة و إنما جاء لأهميته الكبيرة و الضرورة التي يفرضها لدراسته و من خلال إستطلاعنا للميادين في فرص سابقة أين تكونت مجموعة من الافكار التي تفاعلت لتطرح أشكالا حفزنا لتحليل هذا الموضوع على أسبابه الأساسية و ضمن النقاط نحدد الأسباب الدافعة لدراسة هذا الموضوع :

- القيم الإجتماعية للأسرة و السكن العمودي موضوع مهم يدخل ضمن تخصصنا لأنه ظاهرة إجتماعية حضارية يهتم بدراسة المجتمع و قيمه.
- إلزامية القيم الإجتماعية للأسرة على التخلي على عاداتها و تقاليدها في سبيل التكيف مع المسكن العمودي.
- الرغبة الشخصية و الميل الذاتي لتناول هذا الموضوع
- معرفة الخصوصيات القيم الإجتماعية للأسرة داخل المسكن العمودي .
- موضوع الدراسة من المواضيع التي تدخل ضمن تخصص علم الإجتماع الحضري.

4. **أهمية الدراسة :**

لعل الإهتمام و الرغبة في تناول موضوع معين عما سواه هو في الحقيقة مبني على إعتبارات ذاتية ترتبط بشخصية الباحث، و توجه إهتماماته بحكم الميل نحو موضوعات معينة خاصة منها علم إجتماع الحضري، كما تبرز أهميته في دور الإجتماعي يؤديه المسكن العمودي و مما سبق يمكن تلخيص الموضوع فيما يلي :

- هذا الموضوع له أهمية في علم الإجتماع الحضري
- الأخذ بعين الاعتتبار الجوانب الإجتماعية و الثقافية و السلوكية داخل المسكن .
- إهتمام كل المختصين بهذا المجال و مراعات القيم الاجتماعية بشكل عام

5. **أهداف الدراسة :**

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على الوضع الراهن لقيمة السكن العمودي لدى القيم الإجتماعية للأسرة و مدى إرتباطها به .
- الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية، و التأكد من صحة الفرضيات.
- إبراز أهمية و دور السكن العمودي في تأثيره على القيم الاجتماعية للأسرة .
- التعرف على واقع السكن و تحديد و ظائفه .

6. **تحديد المفاهيم :**

تكتسي عملية تحديد المفاهيم في علوم الإجتماعية و الإنسانية أهمية كبيرة و هي خطوة مهمة يجب على الباحثين في هذه التخصصات عدم تجاوزها نظرا لما تحمله من دلالات و مضامين فكرية و إيديولوجية مختلفة و لهذا وجب التوقف عند هذه المحطة كتحديث دقيق لهذه المفاهيم و من بين أهم المفاهيم ما يلي :

ا **المسكن:**

لغة:

سكن ، سكونا قر و انقطع عن الحركة سكن عن الوجع فارقه * لقوله تعالى " و الله جعل من بيوتكم سكنا" (سورة النحل الأية 79)

–سكَنَ– سكونا اليه ارتاح ارتاح – تسكن إطمئنان و قر

– السكن= بيت– أهل الدار

– مساكن = البيت و المنزل

إصطلاحا :

البناء الذي يأوي إليه الانسان و يشتمل على كل الضروريات و التسهيلات و التجهيزات و الأدوات التي يحتاجها أو يرغبها الفرد لضمان تحقيق الصحة الطبية و العقلية و النفسية.

و المسكن هو حلقة الوصل بين الانسان و مجتمعه و المسكن يعطي للفرد الإحساس بالإنتماء للمكان و الشعور بالإرتباط و الشعور بالخصوصية و المسكن يمنح السكينة و القوة و الشجاعة.

- و يعرف بيار جورج المسكن:" بأنه عنصر أساسي إرتباط بين الفرد و الأسرة و الوسط الإجتماعي[1].

تعريف المسكن العمودي :

- هو نظام إقتصادي و إجتماعي متظر، إعتمدته الكثير من الدول ووجدت فيه الحل لمشكلات السكن و هذا النمط يكون ناجحا و جذابا إذا طبقت فيه المعايير التخطيطية و يعيش فيه مجموعة من الأسر في إطار وحدة سكنية[2] .

تعريف المسكن العمودي إجرائيا :

- السكن العمودي هو عبارة عن مجموعة مساكن تسكن فيها مجموعة الأسر و تكون على شكل طوابق عمودية .

[1] أحمد صبور، المعرفة و السلطة في المجتمع العربي، مج3 ، مكتبة الحياة، بيروت، 1959، ص 59

[2] القطب إسحاق، **النمط التخطيطي الحضري**، وكالة المطبوعات، جامعة الكويت ، 1980، ص 40

II **القيم :**

لغة :

كلمة القيمة التي إنتشر إستعمالها في عصرنا بمعنى الكلمة الفرنسية (valuts) و تدل أصلا على اسم و النوع من الفعل بمعنى وقف و اعتدل و انتصب و بلغ و استوى[1] .

إصطلاحا:

- علماء الإقتصاد تناولو مفهوم القيمة بأساليب مختلفة فأحيانا يستخدمونها كمفرد لثمن و أحيانا يدلون بها على الصفة التي تجعل شيئا ما ممكن الإستبدال بشئ أخر و هي القيمة المبادلة و المرادفة للمنفعة[2] .
- أما علماء الإجتماع: فنجد البعض منهم تجند التعامل مع القيم على إعتبار أن البحث فيها يتسم بالذاتية و إنها بذلك تخرج عن نطاق الدراسة السيوسولوجية و توماس و زنانيكي تحت عنوان الفلاح البولندي في أوروبا و أمريكا عام 1918 .جاء مفهوم إستخدام القيمة " غيرت من نظرة العلماء الإجتماع و هذا ما جعلها تشكل موضوعا مهما" في دراسات الإجتماعية[3].

تعريف القيم الإجتماعية :

و هي معايير و أسس متعارف عليها ضمن المجتمع الواحد، و تشير إلى طرق تعامل الأفراد معا و الموافقة على السلوك المقبول ، و رفض غير المقبول[4].

تعريف القيم الاجتماعية إجرائيا:

تعبر عن إهتمام الفرد للمسائل الدينية و ميله إلى المعرفة ماوراء الطبيعة .

7. **الدراسات السابقة :**

إن مسيرة العلم متصلة الحلقات لذا أصبح لازما على الباحث و هو يمضي في بحثه أن يتعرف قدر الإمكان على البحوث و الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثه، و نحن بدورنا فقد حاولنا البحث و الإطلاع على أهم الدراسات التي عالجت موضوع بحثنا الموسوم ب " إنعكاسات السكن العمودي على القيم الاجتماعية للأسرة

---

[1] ربيع ميمون، **نظرية القيمة في الفكر المعاصر**، الشركة الوطنية للطباعة و النشر، الجزائر 1980، ص 27

[2] نوارة بيلاك، **المجال الحضري و القيم السوسيوثقافية للمدينة الجزائرية**، إشراف عبد الحميد ديليمي، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة،2006/2005 ، ص 21

[3] محمد أحمد بيومي، **المجتمع الثقافة و الشخصية**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1981 ، ص 65.

[4] ماجد الزيود، **الشباب و القيم في عالم المتغير**، دار الشروق ، مصر 2006، ص 26

الجزائرية" و بعد إطلاعنا على بعض الدراسات فقد تحصلنا على مواضيع ذات صلة ببحثنا و هي على النحو التالي:

الدراسة الأولى :

- دليلة زرقة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الإجتماع، سياسات السكن و الإسكان بين الخطاب و الواقع دراسة ميدانية لمدينة وهران 2016/2015 .

الإطار النظري :

الإشكالية :

تنحصر هذه الإشكالية حول قطاع السكن و مشاكل التي صادفته في مختلف القطاعات و التي مازال يعاني منها المجتمع الجزائري لحد الأن من خلال إرتفاع التزاحم في البيوت و تفشي ظاهرة البيوت القصديرية و هذا ما أدى إلى أزمة السكن.

فرضيات الدراسة :

- تكمن أزمة السكن بمدينة وهران في عدم إستجابة مخططات السكن لخصائص إجتماعية و الثقافية للسكان.
- إرتفاع النمو الديمغرافي و كذلك الهجرة الداخلية نحو مدينة وهران و إرتفاع و إنتشار النمو السكاني داخل الأحياء القصديرية.
- طول المدة بين التنفيذ المشاريع السكنية و عملية الإسكان يضخم من أزمة السكن هذا ما يجعل الموجات الإحتياجية تتزايد و يؤثر على السلم الإجتماعي.

أهداف الدراسة :

- تتمثل في محاولة التعرف على أزمة السكن و مشكلة الإسكان من خلال واقع مدينة وهران و هذا بالوقوف على بعض الاحصائيات المتوفرة و كذلك التعرف على اهم المقومات الاجتماعية و الاقتصادية التي تساهم في نشأة النمو المدن الجديدة و العمل على تكييف السكان مع محيطها الجديد .

المنهج المستخدم:

- المنهج الأنثربولوجي

أدوات جمع البيانات :

- المقابلة – الملاحظة – الإستمارة – الوثائق و السجلات .

الدراسة الثانية :

- هالة لبرارة، الأسرة و السكن بالمدينة الصحراوية، دراسة ميدانية مقارنة بين مسكن تقليدي و مسكن حديث ب : الزاوية العادية (تقرت) دراسة ميدانية مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علم الإجتماع الحضري، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007 .
- إستخدمت الباحثة عينية عشوائية بمدينة تقرت .

إشكالية البحث :

- هل يؤدي المسكن على نمطية التقليدي و الحديث و ظائفه على نحو كامل تجاه الأسرة، بحيث يستجيب لحاجاتها المتنوعة و المتطورة و يستوعب أفرادها، و إبراز العلاقة القائمة بين ظاهرتي الأسرة و المسكن من خلال معرفة التفاعل الحاصل بين الخصائص الإجتماعية و الثقافية للأسرة و العناصر المادية و التقنية للمسكن .

تساؤلات فرعية :

- هل يؤدي إفتقار المسكن التقليدي للخدمات و المرافق التقنية و الفنية إلى ضعف إستجابته لحاجات ؟
- ما هي أهم حاجات الأسرة التي يسعى أعضائها لتلبيتها ؟

منهج الدراسة :

- إعتمدت الطالبة المنهج الوصفي لفهم ماهية الموضوع و الجوانب المتعلقة به.
- المنهج المقارن ان البحث تطبق عليه مقارنة بين السكن الحديث

أدوات المنهج :

- الملاحظة – المقابلة (خاصة و حرة) – إستمارة المقارنة.

نتائج الدراسة :

- إن الأسرة بمجتمع البحث تحتاج إلى توفير سكن ثقافي مع الأخذ في الإعتبار توفير أهم الجوانب التقنية الحديثة.
- ضعف في المسكن التقليدي من جانب توفير كل ما هو ضروري و ثانوي و مساير للتطور العلمي و المادي.
- ان إفتقار أي مسكن لوجود جميع أنواع الخدمات و المرافق الداخلية يؤدي إلى صعوبة تكيف مه هذا الوضع، أي عدم تحملها لضغظ حاجاتها المتزايدة، فالمسكن التقليدي رغم ما يحمله من تراث مادي و

ثقافي أصبحت الأسرة اليوم عاجزة عن تأدية وظائفها بشكل كاف و يلبي إحتياجاتها بالرغم من أنه يوفر تعدد و تنوع في الفضاءات و المجالات.

الإستفادة من الدراسة :

من حيث أوجه إستفادة الطالبة الباحثة من االدراسات السابقة، و قد تمثلت في :

- لقد ساهمت غالبية الدراسات السابقة التي تحصلنا عليها في وضع خطة لدراستنا و تحديد تساؤلاتها.
- تبصير الطالبة الباحثة بالمراجع التي تخدمها فيها يتعلق بموضوع الدراسة
- كما أفادتنا في اختيار المنهج المناسب للدراسة، و تكوين خلفية نظرية حول موضوع البحث .
- كما أفادت في طريقة إعادة الدراسة و إختيار الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة عن الدراسة.
- كما لا ننسى أن الطالبة الباحثة من خلال تطلعها و مراجعتها للدراسات السابقة إستطاعت أن تتحصل على أسلوب علمي قد ساعدها على تحرير مذكرتها و إكسابها ميزة علمية .

الفصل الأول:

السكن و المسكن العمودي

مقدمة الفصل

1.مفهوم السكن و انماطه

2.أهمية السكن و وضائفه

3.تعريف المسكن العمودي و انواعه

4.مزايا و عيوب المسكن العمودي

خلاصة الفصل

مقدمة الفصل

إن النظرة القديمة التي كان فيها المسكن مجرد مأوى لم يعد لها أي اعتبار في هذا العصر بسبب حدوث طموحات الإنسان وما توصل إليه من تطور علمي واقتصادي واجتماعي، هذا التطور الحاصل في شكل المساكن جعل المهتمين يصفون أشكال هذه المساكن حسب درجة تناسبها مع متطلبات الإنسان الحديث، ومدى توفير الراحة والرفاهية والاستقرار له.

يعد السكن المناسب واحداً من أهم اهتمامات الإنسان منذ أن أوجده الله على سطح الأرض حتّى يحمي نفسه من ظروف الطبيعة ويدفع عنه الأخطاء، وبمرور الزمن تطورت مستويات معيشة الإنسان، حتّى يحقّق المسكن احتياجات الإنسان النفسية والاجتماعية، وأثّرت في السكن عوامل اجتماعية وّ اقتصادية وعمرانية ساهمت في تغير نمط الإسكان إلى المسكن العمودي، الذي يعد أهم المظاهر الإيكولوجية في المجتمعات، وقد يكون سبب وجود هذا النوع من السكن هو الكثافة السكانية العالية في المدن .

المبحث الأول : عموميات حول السكن

المطلب الأول : مفهوم السكن و أنماطه

يتمّيز السكن بعدة خصائص اقتصادّية واجتماعّية، فّيعتبر البذرة الأساسّية لادخار العائلات ذات الدخل المرتفع والمتوسط على السواء، حّيث يّسمح لهم بحجز مبالغ معتبرة وتخصّصها للاستثمار فيً مجال السكن الفردي و الجماعي.

فالسكن بهذا المفهومّ يعتبر من المجالات الواسعة للاستثمار لأنهّ يدري دخلا منتظما، وإذا كان السكن ثابت من حّيث الحّيز المكانً إلا أن موقعهّ جعله بالنسبة للأماكن المكملة له كشبكة النقل والمواصلات، فالسكنّ يعد أداة تنمّية اقتصادّيةّ ينبغيً النظر إلّه بوصفه مكملا لباقًي القطاعات

أولا/ السكن

إن حدوث التطور الكبير في مفهوم السكن يعتبر بحق من إحدى الخصائص السلعية الهامة المتعلقة به، ولقد ظهر هذا التطور عبر مراحل التاريخ منذ أقدم الأزمنة، والذي ينبع أصلا من تطور الحاجة إليه وباختصار فقد ظهر هذا التطور من خلال المعاني التالية:

المفهوم الضيق :

ينصرف هذا المفهوم إلى أن المسكن يعتبر المأوى الذي يقيم به الأفراد، أو البناء المادي الذي يتألف من الحيطان والسقف الذي تقع عليه عين الإنسان.

المفهوم الواسع

وهو الذي لا يقتصر على مجموعة الجدران الأربعة، وما يعلوها من السقف، بل على ما يشتمل عليه من الخدمات المساعدة والتسهيلات التي يقدمها المجتمع له، لكي يقبل الإنسان على العيش في هذا المبنى بكل راحة واستقرار[1]

مفهوم السكن مفهوم قديم ظهر مع وجود الإنسان على الأرض ، فالإنسان يبحث دائما في حدود مجاله عن مقومات حياته، تنقل ، راحة ، أكل ، عمل ، وهذه المقومات تتغير مع الزمن والتكنولوجيا ، وبتقييم الدراسات داخل المجال السكني ، اخذ تعريف جديد يرتكز أكثر على التحضر والحداثة و الأخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان[2]

[1] أحمد منير سليمان، **"الإسكان والتنمية في الدول النامية"**، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1996، ص 98

[2] Ben dada tawfik :étude d’un quartier en crise :la cité es Salem à ain Beida .mémoire de magister en et urbanisme. Page 89 .année 2006-2007

وتعرف "ليتا. بان Lita. Bane) – " (إحدى خبيرات الإسكان بمجال العلوم المترية في الهند السكن: أنه المكان الذي يقيم فيه أفراد تربط بينهم روابط حب وتعاطف، وهو المكان الذي تنبع منه علاقة المحبة بين الأبوين وبين كل فرد في الأسرة، والتي يسعد بها الصغار والكبار وهو المكان الذي ينعم فيه الفرد بالراحة والخصوصية والذي يشعر فيه بالأمان. وهو المكان الذي يسعد فيه الفرد بممارسته لهواياته، و هو المكان الذي يحفظ فيه الفرد خزانة ماله. وهو المكان الذي يشعر فيه الفرد باحترام الآخرين، والوفاء والإخلاص، والأمانة، وأشياء أخرى يشعر ويتمتع بها الفرد. إنه مصدر العطاء والوفاء ومكان لممارسة الهوايات، والإبداع، وتضيف ليتا أنه من المسلم به في عصرنا الحاضر، أن حق السكن هو أحد الحقوق الأساسية والمشروعة للإنسان، هذا الحق يتسم بأهمية خاصة في سائر بلاد العالم عامة، وفي العالم العربي خاصة، حيث اقتناء المسكن يشكل إحدى القيم الاجتماعية، ويرمز إلى الهوية الشخصية والأسرية، وهو فوق كل ذلك دليل انتماء وكرامة الأسرة .[1]

يعتبر المكان الذي يعيش فيه الإنسان بسلامة وأمان وكرامة، و يعتبر حقا من حقوقه ويمثل السكن بالنسبة للكثيرين مجالا للاستثمار ومصدرا للدخل ورمزا للديمومة والأمان ويعتبر السكن من الحاجات الأساسية غير الغذائية للإنسان. [2]

لما كان المسكن ضرورة حتمية فقد عرفه الإنسان القديم في شكل مغارة وتطور ليصير مسكنا فخما في أيامنا هذه. [1]

هو عبارة عن مبنى وهذا الأخيرة و كل مشيد قائم بذاته مثبت على اليابسة أو الماء بصفة دائمة أو مؤقتة ,مكون من أية مادة بناء كانت ,يتكون من طابق واحد أو أكثر وله سقف يستخدم للسكن ,له مدخل أو أكثر يؤدي من طريق عام أو خاص إلى جميع أو غالبية مشتملا ته.[2]

السكن أو المسكن بأنه عنصر أساسي (Pierre GEORGE) و يعرف بيار جورج للارتباط بين الفرد و العائلة و الوسط الاجتماعي و الصلة اليومية مع الإطار التاريخي و الجماعي الوظيفي معا، و هو يضع نموذجا من الإنسانية[5]

---

[1] الدكتورة سلوى محمد سعيد: الإسكان، المسكن والبيئة، دار الشروق، جدة، 1986 ، ص 17-18

[2] وزارة التنمية الاجتماعية، دراسة جيوب الفقر، المملكة الأردنية الهاشمية، تحديد خطي للفقر المدقع، والطلق(الحاجيات الأساسية الغذائية والغير غذائية) عمان،د ط، 1989 ، ص 69-70

[1] الصادق مزهزد: أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، دار النور الهادف، الجزائر، ط 1 ، 1995، ص 56

[2] مزهود الصادق : مرجع سبق ذكره ص 56

[5] زكرياء بوبعمر، **السكن الاجتماعي التساهمي**، مذكرة بزرج مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في التهيئة العمرانية 2005 ص 154

يمكن أن نعرف المسكن بأنه ذلك المنزل أو تلك المؤسسة المستقرة التي تسودها العلاقات الإنسانية وجها لوجه و الذي يكفل تماسك الأسرة و رقيها وفيه يبلور كل فرد منها ذاته و كيانه الاجتماعي و يمارس حياته الخاصة و هو بذلك حاجة من أهم الحاجات في حياة الأسرة و شكل من أشكال ثقافتها المادية وحيزا أو مجالا لتحقيق الإنسانية الفردية والعائلية و نستطيع أن نميز بين نوعين رئيسيين للسكن في الجزائر.

إن المسكن هو الوحدة السكنية في التجمع العمراني الذي يتمثل في بناء أو جزء منه مخصص لسكن عائلة واحدة سواء كان هذا المسكن من دور واحد بشرط أن يكون في مجموعه مكون ليكن واحد مشغل فالمسكن يتكون غالبا من غرف سكنية مركزة في ثلاث أجزاء رئيسية هي[1]:

جزء للنوم: ويشمل حجرات النوم للوالدين والأولاد والضيوف.

جزء الاستقبال: ويشمل الحجرات الصالون والمعيشة والجلوس والطعام

جزء الخدمة: ويشمل حجرات المطبخ والحمامات والسلالم والممرات والمداخل

واستنادا للتعاريف السابقة نصل إلى التعريف الإجرائي التالي وهو: أن المسكن هو ذلك الإنشاء الهندسي المصمم بطريقة فنية وجمالية راقية، فهو بذلك وعاء فيزيائي وضع لتنتظم تحت سقفه الأسرة بكل ما تحمله من خصوصية وعادات وتقاليد، فيصبغ بالطابع الإنساني ليصبح مكانا حيا يعبر عن معنى الحياة فيه بلغة بصرية، ويشترط أن يكون ملائما للسكن الآدمي بحيث يؤدي وظائف متنوعة وراقية يستجيب فيها لحاجات ومتطلبات مستعمليه. فهو باختصار مأوى مصمم لحماية الأسرة وتلبية حاجاتها المختلفة ويعكس الصورة الحقيقة لشخصيتها وكل ما تحمله من مبادئ .

ثانيا / أنماط السكن[2]

السكن الفردي

هو سكن مستقل تماما عن المساكن المجاورة له عمودًا له مدخل خاص ويمكن أن نجده بنوعين :

منعزل : مفتوح على جميع واجهاته (مستقل عموديا وأفقيا)

مجتمع : له واجهات محدودة(مستقل عموديا فقط.

---

[1] فارق عباس حيدر :تخطيط المدن و القرى، دون دار نشر ،دون مكان النشر، د، ط، ص 86

[2] لبرارة هالة، **الأسرة والمسكن بالمدينة الصحراوية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 53

السكن النصف جماعي

هو سكن جماعًي به خصائص السكن الفردي ، عبارة عن خلاًيا سكنًية مركبة ومتصلة ببعضها عن طرًق الجدران أو السقف، تشترك فيً الهًيكلة وفيً بعض المجالات الخارجًية(مواقف السًيارات، الساحات العامة) ولكنها مستقلة فيً المدخل

السكن الجماعي

عبارة عن بنأًية عمودًية تحتوي على عدة مساكن، لها مدخل مشترك ومجالات خارجًة مشتركة ، ًيعتبر أقل تكلفة اقتصادًية من السكن الفردي والنصف جماعًي، فيهً عمارات (Bâtiments) أي مبنىً تكون من طابق واحد أو أكثر به درج داخلٌ يخدم جمًيع الطوابق بالمبنى، أو عبارة عن شقة Appartement وهًي جزء من مبنى ، تتألف من غرفة واحدة أو أكثر مع وجود المرافق الخاصة بها ولها مدخل واحد أو أكثر يؤدي إلى جمًيع مشتملاتها.

السكن الأفقي :

وهو النمط السائد في معظمَ البلدان ويشمل هذا النوع مجموعة من الوحدات السكنية المنفردة التي تتكون من طابق واحد أو طابقين ويتطلب هذا النوع وكما هو معروف مساحات واسعة وكلفة عالية لإيصال خدمات البنية التحتية

الإسكان المتعدد الطوابق :

وهو النمطَ الثاني منَ الأنماط السكنية يدعى أيضا النمط السكني المتعدد الأسر،إن عملية الاهتمام بالسكن العمودي بدأت عندما بدأ التفكير بمعالجة مشكلة السكن معالجة جذرية بعد ثور تموز عام 1968إذ خطت الدولةَ آنذاك خطوات علمية وعملية في هذا المجال وذلك ضمن اهتمام بتوفير السكن الصحي الملائم للمواطنين بالشكل الذي يتفق والتحولات في جميع المجالات.

السكن الشرعي

هو السكن الذي يحتوي على جميع التراخيص الإدارية وفق القوانين المحددة،عقد الملكية،رخصة البناء،شهادة المطابقة،رخصة التقسيمات.

السكن غير شرعي : وهو نوعان:

- **سكن قابل للتسوية**: : مثلا سكن ليس له رخصة بناء ولا يمس بـ وليس مخالف لقوانين التعمير، يمكن تسوية وضعيته وهذا بتسهيل إجراءات التسوية.

- **سكن غير قابل للتسوية** : يعني مخالف لقوانين التعمير وليس له تراخيص إدارية ، مثلا كمخالفة قواعد الارتفاعات وعلى شاطئ البحر ، بنايات غير مبرمجة في مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

السكن الحضري

هذا المنظر يتعلق أساسا بتكيف البناءات إلى حياة عمرانية لائقة وهو ينقسم إلى نوعين:

- **النوع جناح** : هو سكن فردي يسمح بخلق وتحويل والمحافظة على المساحات الخضراء,يسمح بتواجد الريف في المدينة أو على الأقل مظاهر الريف مثل المساحات الخضراء التي تعبر عن الحقول ،حتى القرن 19 هذا النوع من السكن كان خاص بالفئة الغنية.
- **التخصيص** : التجزئة هي وسيلة عمرانية تهدف إلى توفير السكن الفردي الحضري الأفقي المنظم و المنسجم مع النسيج العمراني كما تهدف إلى الحد من انتشار السكن الفوضوي ,اذ يتحصل المواطن على قطعة و ارض متوفرة على جميع الشبكات و يقوم ببناء مسكنه وفقا للقانون 02/82 المؤرخ في 1982/02/06 و المحدد الكيفيات تحضير رخصة البناء و التجزئة و رخصة المطابقة و قد اقتصر التخصيص في بداية الأمر على البلدية في إطار أحكام الأمر 74-26 سابقا الذي الغي بموجب القانون 90-25 المتعلق بالتوجيه العقاري و أصبحت التجزئة في ظل هذا القانون تنشا من طرف وكالات التسيير و التنظيم العقاري الحفري او من طرف أي شخص طبيعي أو معنوي وفقا للقانون 90-29 الصادر في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة و التعمير و المرسوم التنفيذي رقم 76/91 الصادر في 1991/05/28 المحدد لكيفية دراسة شهادة التعمير و رخصة التجزئة و شهادة التقسيم و رخصة الهدم في حالة الضرورة و الشكل الغالب في الوقت الحاضر من حيث نشا التجزئات هو ملك المنشاة من طرف الوكالة العقارية و التعاونيات العقارية ,حيث أن المادة 55 من القانون 29/90 تنص على انه يجب أن توضع مشاريع البناء الخاضعة لرخصة البناء من قبل مهندس معماري معتمد رخصة البناء إلزامية في الحالات التالية :- بناية جديدة –تمديد-البناية الموجودة.

السكن شبه الريفي:

هذا النوع من السكن يوجد بسبب التنقلات الاستثمارية الفلاحية في المدينة هذه النشاطات كثيرة في الدول السائرة في طريق النمو في إفريقيا.وهي بالأحرى تختلط أو تجاور الأحياء القصديرية التي تشغل وضعيات عامة الأكثر عزلة في المغرب أين يتبين لنا أيضا خطوط هذه المنازل الريفية في مدن الدول المتقدمة.

السكن غير لائق :

أكثر انتشارا حيث يوجد في بلدان العالم الثالث خاصة وهي سكنات تحتل مساحات متروكة لم تعمر من اجل عدة أسباب وهي غير صحية،أماكن خطيرة أو من اجل الانحدارات القوية

السكن التساهمي:

هو سكن يتم انجازه أو شراءه عن طريق إعانة تمنحها الدولة و تسمى الإعانة بالحصول على الملكية و ذلك تطبيقا للمرسوم التنفيذي 94-308 المؤرخ في 04 اكتوبر1994 المحدد لقواعد تدخل الصندوق في ميدان الدعم المالي للأسر و يستهدف عرض السكن المدعوم أساسا طلبات السكن التي تتقدم بها الطبقات ذات الدخل المتوسط التي لا يمكنها الحصول على ملكية دون هذه الإعانة (CNL)الوطني للسكن من الدولة و بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2000/11/15 و هو سكن يتم انجازه عن طريق مرقي تموله الدولة (الصندوق الوطني للسكن)30000000 دج الى40000000 دج يتكفل المستفيد بباقي المبلغ بمساهمته الشخصية بالإضافة إلى قرض بنكي.

المطلب الثاني : أهمية السكن ووظائفه

أولا/ أهميته

للسكن أهمّية كبّيرة فيً حّياة الفرد باعتباره حاجة ضرورّة لا يّمكن أن تستغني عنها، غيّر أنهّ يمكن حصر هذه الأهمّية فيً ثلاث جوانب أساسّية وهّي: اقتصادي، اجتماعّي وأخّيرا سّياسّي

لقد عرفت أهمية السكن منذ وقت قريب نسبيا بعدم دراسة الباحثين لمختلف مفردات هيكل النظام السكني، وهم في ذلك لم يذهبوا بعيدا في طبيعة العمليات الفنية البحتة للتصاميم الهندسية والمعمارية للمنازل، أو المواد البنائية والإنشائية المستخدمة في البناء نفسه حتى لا يختلط الأمر عليهم، ولاختلاف في أن تتوفر لديهم من الخصائص المادية والمالية لهذا النظام ما يجعلهم يولون التنمية الإسكانية أهمية كبرى لما لها من آثار عميقة في حياة الأمم والأفراد، ولقد بدأ يتجلى دور

الإسكان في الوقت الذي قلت فيه الموارد المالية لإقامة المشروعات السكنية الضخمة، وتزايد النفقات الإنشائية عام بعد عام، وسنتعرض إلى أهمية السكن بمزيد من التفاصيل في النقاط التالية : [1]

-الأهمية الاجتماعية:

يعتبر السكن من أهم وأكثر الضروريات لحياة الفرد فقد يؤدي فقدان السكن إلى الإحباط الاجتماعي ويجعله يسلك سلوك غير سوي قد لا ترضاها الأخلاق الاجتماعية ولا الدينية وغيابه يشكل أزمة وهذه الأزمة التي تعاني منها لا تمثل أزمة سكنية بالمعنى الحرفي لها بمقدار ما تشير إلى حركة تحمض اجتماعية واسعة الآفاق تتم الآن في الدول النامية عموما في بلدنا العربية بشكل خاص و عدم توفر المسكن لكل الأفراد (أزمة السكن) مهما اختلفت الأسباب التي لا تعني كل أفراد المجتمع وإنما تعني الطبقة الفقيرة و المتوسطة بكلمة أخرى أصحاب الدخل المحدود وكذلك نتيجة عدم التوازن بين ارتفاع الأجور و ارتفاع أسعار المساكن فالأجور ثابتة تقريبا وأسعار المساكن في ارتفاع سريع و مستمر[1].

إن الحصول على سكن يأخذ شكلين: ّ إما الحصول على سكن بصفة الملكية، أو الحصول على سكن بصفة الكراء. ّ ففي الشكل الأول: نجد الفرد يتحمل تكلفة عالية نسبيا، أيّ يتحمل ثمن المسكن الذي يريد أن يحصل عليه،ويدفع هذه التكلفة عند شرائه لهذا المسكن، غير أن ملكية السكن تعطي له جملة من الإيجابيات، ومن جهة تعد كأداة استقرار اجتماعي له، لأنها توفّر له المأوى الدائم والمؤمن، كما أنها تحمي أمواله المدخرة والتّي استثمرها في شراء المسكن من ظاهر الوهم النقدي من جهة أخرى.

و عليه فالمسكن هو الخطوة الأولى لتحقيق البناء الأسري أولاّ، ثم سلامة المجتمع و استقراره ثانية، لأنه لا يمكن تصور الأمن و الاستقرار الاجتماعي. إذ لم تكن هناك علاقة ودية و مبينة على أساس الاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع، و لن يتحقق ذلك إلا إذا توفرت عدالة اجتماعية حقيقية في مجال توزيع السكنات، بالخصوص لإرضاء الشريحة العريضة من المجتمع، و التي تتطلع لمثل هذه الخدمات الاجتماعية.

-الأهمية الاقتصادية:

إن الدراسات الاقتصادية التي قامت بها معظم الهيئات المالية الدولية و بالخصوص صندوق النقد الدولي من خلال مناقشته لموضوع إنجاز السكنات في إطار الاقتصادي الكلي، أدركت العالقة الموجودة بين هذا القطاع الحساس في تركيبته للاقتصاد

[1] السيد عبد العاطي السيد، **"علم الاجتماع الحضري"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الجزء الثاني، 2000، ص 206

[1] السيد عبد العاطي السيد مرجع سبق ذكره ص 238-240

الوطني من جهة، و القطاعات الأخرى من جهة أخرى، فالسكن لم يعد ينظر إليه كمجرد خدمة تستنزف خيرات مادية ومالية للمجتمع و فقط، لكن ينبغي أن ينظر إليه على أنه محرك للتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق خلق فرص عمل مع إمكانية تدريبها وبصفة دورية، و كذلك دافع لرفع من إنتاجية العمل لتساهم بدورها في تنمية الصناعات المحلية في مختلف حاجيات مواد البناء ، فالسكن لم يعد ينظر إليه كمجرد خدمة تستنزف خيرات مادية ومالية للمجتمع و فقط، لكن ينبغي أن ينظر إليه على أنه محرك للتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق خلق فرص عمل مع إمكانية تدريبها وبصفة دورية، و كذلك دافع لرفع من إنتاجية العمل لتساهم بدورها في تنمية الصناعات المحلية في مختلف حاجيات مواد البناء[2]

ونظرا لأهمية السكن كسلعة أساسا في المجتمع فان المؤسسات العامة في الدول تشارك الوحدات الاقتصادية الخاصة في إنتاجه وتقوم الحكومات أيضا في غالب الأحيان بدعم هذه السلعة، ففي الأردن مثلا يقوم القطاع العام من خلال المحدود، لان النفاق الأساسي لهذه الفئة التي لا تملك مسكنا خاصا بها يتراوح من 11بالمائة و 11بالمائة من إجمالي الدخل على السكن [3]

إن الأهمية ألاقتصاديه للمشاريع الإسكانية تبرز بسبب روابطها الأمامية والخلفية مع النشاط الاقتصادي في المجتمع، إذ أن تأثير هذه المشاريع لا يتوقف عند توفير فرص عمل من جراء إقامة وإنشاء المباني السكينة وإنما يتعداها إلى توفير فرص عمل في القطاعات التي تجهز المواد الخام لصناعه البناء، فضلا عن ذلك نلاحظ أن إقامة مبان سكنية جديدة تزيد الطلب على منتوجات المصانع التي تقوم بإنتاج وتحضير الأثاث والأدوات المنزلية الأخرى . وزيادة الطلب على هذه المواد يوفر فرص عمل إضافية في فروع صناعية مختلفة.

إن هذه الزيادة في فرص العمل تسهم في رفع مستوى الدخل الفردي وغيرها، وتزيد من قوته الشرائية ونتيجة لزيادة مشترياته من المواد الغذائية وغيرها يزداد النشاط الاقتصادي في قطاعات بعيده نوعا ما عن حركه البناء، وهكذا بحيث يتضاعف عدد المستفيدين من النشاط العمراني بصوره مباشره وغير مباشره، وزيادة على ذلك فان الطلب على الأيدي العاملة وبمهارت مختلفة سيفتح مجالا لنشاط التدريب المهني في المهارات المختلفة، وهذه المهارات إذا ما أحسن توجيهها فإنها ستسهم من دون شك في تحسين نوعيه العمل عن طريق رفع مستوى التدريب لدى الأفراد ومن ثم

[2] سهام وناسي: الإسكان الحضري و مشكلة السكن والإسكان مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، د ط، 2009، ص 146.

[3] خلف الله بوجمعة: العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة، د ط، 2005، ص 58

توفير موظفين فنيين يمكن الاستفادة منهم في مشاريع صناعية أخرى تساهم بدورها في رفع عمليه الاقتصاد القومي للبلد، إضافة إلى أن مردود الاستثمارات في مشاريع الإسكان وما يرافقها من مشاريع إضافية مدروسة في المستقبل سيكون من انجح الاستثمارات للأمد البعيد وخصوصا على المستوى القومي

الأهمّية السّياسيّة:

تبنت الأحزاب السياسية وبقوة مشكل السكن في برامجها التنموية، لأنه أضحى عنصرا من العناصر الأساسية لأي تنمية وطنية، الأمر الذي يؤثر بالمقابل على قرارات المنتخبين، فأي تجمع سياسي يهدف للوصول إلى السلطة يجعل من قضية السكن قضية ذات أولوية، إذ يعد الاهتمام بالأوضاع السكنية من الهيئات السياسية أحد مظاهر الديمقراطية السكنية.

إن ظهور بوادر الدّيمقراطّية فيً الحّياة السّياسّية للبلاد كثّيرة، وتتمثل فيً الأحزاب السّياسّية التّي تبنت وبقوة مشكل السكن فيً برامجها التنموّية، وأضحى من العناصر الأساسية لأي تنمّية وطنّية، ولكن بالمقابلٌ يؤتّى فيً إطار كسب أصوات الناخبّين لأي تجمع سّياسّي للوصول إلى السلطة؛ إذ يّعد هذا الاهتمام بالأوضاع السكنيّة من الهّبات السّياسّية أحد مظاهر " الدّيمقراطّية السكنّية.

فمشكل السكن فيً الوقت الحاضر قد أصبح فيً عداد المشاكل العالمية التّي ٌيصعب حلها، حتى أن الكثّير من المسئولين الذّين تعاقبوا على السلطة أدركوا حقيّقة واحدة وهّي " حّينماً يكون قطاع البناء والسكن بخّر, فإن كل القطاعات الأخرى تكون كذلك" [1]

يعد انخفاض مستوى المعيشة المتمثل في قصور وتدهور إشباع جانب كبير من الحاجات الأساسية للإنسان مظهراً طبيعياً ونتاجاً حتمياً للتخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي يظهر على شعوب الدول النامية، حيث تعيش قطاعات عريضة من سكان هذه الدول في مستوى معيشي غير لائق يقترب من حافة العدم، وتشير كثيرا من الدراسات التي أجريت مؤخراً إلى عظم كثرة نسبة السكان الذين يعانون من مشكلات نقص التغذية وسوء الصحة وتفشي الأمراض وانتشار الأمية وسوء أحوال المسكن وتدهور البيئة التي يعيش فيها الإنسان، وهذا ما أكدته الدراسات والبحوث المختلفة التي تمت في مجالات النمو السكاني والتحضر والفقر والبطالة والتنمية والعدالة الاجتماعية في عدد لا بأس به من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

[1] حسام صاحب آل طعمة، مرجع سبق ذكره ص 146

فهناك ثلاثة أشياء أساسية وضرورية للتواجد الإنساني وهي الغذاء والكساء والمأوي، والإسكان هو الذي يُلبي الاحتياج النفسي للمأوى؛ حيث ان المأوى يقوم بالحماية من أي ظروف غير ملائمة كما انه يوفر الاحتياجات الجسمية والاجتماعية والثقافية للإنسان، والمسكن الغير مناسب ينتج عنه عدم ارتياح ولا يستطيع تلبية احتياجات أفراده.

الأهمية الحيوية والبيولوجية [2]

يعتبر السكن من احتياجات الإنسان الأساسية ،فإلى جانب أنه فضاء يحتمي به الإنسان من العوامل الطبيعية ، فهو في الحقيقة يوفر لقاطنيه الراحة النفسية و الجسدية ، يشعر الفرد من خلاله بإنسانيته و كرامته.

إن الفضاء السكني ليس عملية ممارسة لوظيفة عضوية فقط ، إنما هو أيضا عنصرا أساسيا في ارتباط العائلة و الفرد مع الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه . و يعد الفضاء السكني نسقا للاتصال فحاجة الإنسان الطبيعية تحتم عليه العيش داخل النسق الاجتماعي ولا يمكنه العيش بمعزل عن الآخرين.

وعليه يعد المسكن مكان لاحتضان الحياة الأسرية من بين أهم ما يقدمه، فإضافة إلى احتضانه المادي و الملموس من خلال فضاءاته،و مكوناته المادية و أثاثه. يقوم بجمع أفراد الأسرة من خلال العيش بداخله ، أين يتواجد معا أثناء القيام بالأنشطة الحياتية اليومية المختلفة كتناول الواجبات ،مشاهدة التلفاز ، النوم .....الخ .

ثانيا/ وظائفه

تعرف وظيفة المسكن في التحليل الوظيفي على أنها إيواء شخص أو أشخاص بمستوى محدد من الجودة، هذا الإيواء يقتضي من المسكن تحقيق الوظيفة الأساسية كمسكن، وهي وظيفة مشتركة بين الناس وممتدة عبر المكان والزمان.

و من خلال الحاجات التي تفتقر إليها الأسرة نستخلص أهم الوظائف التي يمكن أن يقوم بها المسكن من خلال فظاءاته ومجالاته وتجهيزاته ليستجيب لمتطلبات مستعمليه، فمثلا يؤدي المسكن دور الحماية والاستقرار النفسي والجسدي وهما أهم ما تصبو إليه الأسرة للحصول عليه

[2] سوالمية ن ، السكن و الساكن والمحيط ، الممارسات و الثمثلات ، رسالة تخرج لنيل الماجستير في علم الاجتماع جامعة وهران ، 2003، ص 55

يقدم السكن عدة وظائف أساسية انطلاقا من شكله والغرف التي يتكون منها والتجهيزات التي يتوفر عليها و بالاعتماد على ما قدمته جاكلين بالماد Jacqueline palmâtفتبين في دراستها حول مشكل السكن أنه يلبي أربع وظائف أساسية هي :

- يحمي السكن الفرد من العالم الخارجي
- وظائف حفظ الأنا في وسط المجال الذي تعيش فيه العائلة، يجب أن يوفر لكل فرد من أعضاء العائلة الاستقلال في المجال الذي تشغله العائلة.
- وظائف الاستقبال، الحياة الاجتماعية، التنظيم الحر للمجالات الوظيفية للحفاظ على الأشياء القديمة، وإمكانية إدماج وسائل الحياة العصرية مكان الغسالة وآخر للمكيف
- يقدم السكن عدة وظائف أساسية انطلاقا من شكله والغرف التي يتكون منها والتجهيزات التي يتوفر عليها

ويوضح عبد الحميد دليمي بالاستناد على ما قدمه Roberet leraux في دراسته حول إيكولوجية الإنسان أن السكن يستجيب إلى ثلاث وظائف:

أ. بقي الفرد من العواطف والإمطار والثلج والشمس

ب . يحافظ على الفرد من العدوان الخارجي

ج . يحافظ على الأشياء السرية[1]

أ. يحمي السكن الفرد من العالم الخارجي وتشرح هذه العبارات في قولها: لا يراني أحد إلاّ في الحالة التّي أريد فيها ذلك

ب . وظائف حفظ الأنا في وسط المجال الذي تعيش فيه العائلة، يجب أن يوفّر لكل فرد من أعضاء العائلة الاستقلال في المجال الذي تشغله العائلة

المسكن يعتبر مأوى للإنسان هذا المفهوم من المعاني التقليدية التي ترى فقط منذ فترة زمنية بعيدة، ويأخذ معنى المكان الذي تتحقق الحاجات الجسدية ورعاية الأطفال وحفظ الممتلكات وعلاوة على ذلك فهو ليس مكان للإيواء فقد ولكنه للتنشئة الاجتماعية ومجال إقامة العلاقات الأسرية[1]

[1] وناسي سهام، **مرجع سبق ذكره**، ص 117

[1] عبد الرؤوف الجراودع: الإسكان في الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، د ط، دس، ص 27

يلعب شكل المسكن وما يحتوي عليه من تجهيزات والتي تعتبر بدورها مرآة عاكسة لمستواه الاجتماعي والثقافي أهمية كبيرة في تكوينه وتنشئته

إن وظيفة السكن هو خلق الاستقرار والتقارب بين الأفراد والأسر حسن الجوار وحياة اجتماعية مرغوب فيها، لذلك فالمسكن من أولوية الحاجات عند الأفراد وليس معنى ذلك أن الأفراد والأسر تسكن لمجرد باعتبار المسكن يمثل حاجات فيزيولوجية، اجتماعية، سيكولوجية، ثقافية...الخ ومن المفروض انه يوفر لكل فرد من أفراد الأسرة كل وسائل الراحة سواء جسدية أو نفسية كما يضمن طموح توسع العائلة سواء من الناحية المادية أو التنمية الفكرية أو الانشراح العاطفي [2]

المبحث الثاني المسكن العمودي

المطلب الأول تعريف المسكن العمودي و أنواعها

أولا/ تعريفها

لغة : هي مصدر من فعل عمر المسكن أي جعله عامرا و أهلا للسكن

ويقال هي الحي العظيم الذي يقوم بنفسه

و يبدو أن العرب ولدا هذه المعاني من العمر ، و تعني الحياة و البقاء

إدخال نمط عمراني حديث لحل أزمة السكن والتي أصبحت تعاني منها جل المدن وما يميز هذه المساكن أنها لا تراعي تقاليد كعادات الأسر على الصعيدين الاجتماعي و العمراني كما يتوفر هذا النموذج من العمران عادة على تقنيات عالية في مجال الإنشاءات كالتجهيزات العصرية المختلفة.

ويتيح فرصة استثمار الأرض بأسلوب عقلاني دقيق من حيث الاقتصاد في تكاليف العقار كاستقطاب كثافة سكانية عالية.[1]

مصطلح السكن العمودي أو ما يطلق عليه بالسكن متعدد الطوابق هو أحد الأنماط السكنية الذي يكون على هيئة عمارة سكنية تتضمن عددا من الشقق التي يعيش ضمنها عدد من الأسر في إطار وحدة سكنية كبيرة ... وهي غير قابلة للتوسع [2]"

---

[1] السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة، ج ،2د ط، ،2003ص ص 238-240 لبرارة هالة، مرجع سابق، ص.40

[2] صالح محمود،2019، 159

السكن العمودي عبارة عن مجموعة من السكنات تحمل بعض الصيغ و الوظائف تكون على شكل طوابق "عموديا" يضم مجموعة من الأسر

المسكن العمودي أو البناء الارتقائي كما أسماه المعماريون، يعد منذ نشأته بديلا لفك أزمة السكن، وظهرت فكرته بعد الحرب العالمية الثانية بعد ما لحق بالأرض من دمار وتقلصت المساحات للاستيطان، لكن فكرة البناء فقدت جزءا من جاذبتها في عصر الحداثة .[3]

ومما لا يخفى على احدَ أن السكن العمودي فيَ بلدان العالم له اسبقيه إذ اهتمت دول العالم بالسكن العمودي وأعطيت له الأهمية.

السكن العمودي عبارة عن مجموعة من السكنات تحمل بعض الصيغ و الوظائف تكون على شكل طوابق "عموديا" يضم مجموعة من الأسر .

لقد شهد القطاع الاشتراكي فترة جيدة جدا في مجال زيادة أعداد العمارات السكنية المشيدة، وبالتالي فإن إعداد الشقق السكنية خلال فترة الثمانينات ازدادت بشكل ملحوظ، وذلك بفضل التخصصات المالية المرصودة للإسكان وخاصة العمودي منه، ولكن إسهام القطاع الاشتراكي قبل منذ أواخر الثمانينات بصورة كبيرة لدرجة التوقّف الكامل ويعود ذلك إلى ظروف الحصار وما نتج عنه من ضعف الرصيد المالي للقطاع الاشتراكي للقيام بمثل هذا النوع من المشاريع، بالمقابل نلاحظ استمرار القطاع الخاص خلال المدة ذاتها على نشاطه المعماري، ومن التوقف التّام الذي طرأ على القطاع الاشتراكي خلال تلك المرحلة، مما أدى إلى تأثّر القطاع الاشتراكي بصورة أكبر من القطاع الخاص الذي استمر بنشاطه ولو على نطاق ضيق، ولكن القطاع الخاص في سنوات 1995-1997عاد يمثّل الاشتراك في التوقّف التام في إنشاء عمارات سكنية جديدة .[1]

ثانيا/ أنواعها

يعتبر نمط السكن العمودي النمط الحديث منَ الأنماط السكنية الذي بدأَ الانتشار في معظمَ بلدان العالم نتيجة للمميزات التي يتميز بها عن النمط السائد (النمط الأفقي)

[3]عبد الرزاق صالح محمود، **واقع السكن العمودي**، العدد ،38مدينة موصل، ،18-06-2012الموافق لذي الحجة 1433 هـ ، ص 158

[1]حسام صاحب آل طعمة، المرجع السابق، ص 05

1-السكن المنخفض الطوابق (3 الى 4) طوابق

وهو الشكل السائد حاليا في البلد إذ يتكون من ثلاث ا وأربع طوابق وفي كل طابق عدد من الوحدات السكنية تتراوح بين اثنين او أكثر وفي الغالب لاتحتاج لمصاعد او بعض المستلزمات الأخرى التي يتطلبها الشكل الأخر

السكن المتوسط الطوابق (4إلى 5) طوابق

ويقصد به المباني السكنية التّي يعتمد فيها على استخدام المصعد فضلا عن وجود السلالم، وارتفاعها أمر غير متفق عليه، وقد يصل ارتفاعها إلى خمسة طوابق رغم أن بعض المباني ذات أربع طوابق تمتلك مصعد كهربائي، وعادة ممكن الاكتفاء بمصعد واحد فقط لتغطية متطلبات التحّرك العمودي للساكنين وبوزن 320كغ

السكن المتعدد الطوابق النمط المرتفع (أكثر من 8طابق)

يتكون هذا الشكل منَ ثمانية طوابق فأكثر ويتطلب بعض المستلزمات الضرورية كالمصاعد وغيرها كما أن هذا الشكل بدأَ بالانتشار في المدة الأخيرة في الكثير من الدول الأخرى، وفي جميع الإشكال المذكورة تكون الشقة هي الوحدة السكنية(flat) لهما والتي تكون ضمن عمارات سكنية حديثة تتواجد في الأغلب في مراكز المحافظات والمدن الرئيسة ويقع معظمها ضمن مشاريع الإسكان المنفذ من قبل القطاع الاشتراكي الحكومي [1]

المقارنة بين نمط السكن العمودي ونمط السكن الأفقي :

من الناحية الاقتصادية

إن المقارنة الاقتصادية بين البناء العمودي والبناء الأفقي السكني تتعلق بعدةَ جوانب هي كلفة الأرض والمساحات المستغلة للسكن إي الهدر في مساحة الأرض للاستعمال السكني، أماَ الجانب الأخر فهو ما يتعلق بكلفة البناء وهذا له علاقة بمستوى البناء ونوع الموادَ الإنشائية المستخدمة وأسعارها وكلف نقلها الخ.. ثم كلفة الأيدي العاملة التي تنفذ وتبني هذه المشاءاتَ والمباني، كل ما ذكر أعلاه يتعلق بكلفة الإنشاء، بعد ذلك تتم المقارنة بكلفة الخدمات العامة على أساس الوحدة السكنية أن بناء الوحدات السكنية يتطور تبعا للتطورات التي تمر بها المجتمعات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجيَ، وانهذا التطور يتمثل فيَ جانبين اساسن هما :

1-نوعية المواد المستخدمة في البناء

2-طرقَ وأنماط البناء

[1] نفس المرجع، ص 245

المطلب الثاني : مزايا و عيوب المسكن العمودي [2]

للسكن العمودي جملة من الإيجابيات والسلبيات باعتباره حل مناسب لمن يبحث عن سكن يؤويه وعائلته ويستقر فيه. لكنه يمثل مشكلة للعديد من أفراد المجتمع إذا ما نظرنا إليه من جانب عادات وتقاليد المجتمع وتشريعاته الدينية تجاه الظاهرة حيث نجد أن بعض الأفراد لا يرغبون في العيش في السكنات العمودية نظرا لانعدام الاستقلالية والخصوصية في هذا النوع من السكن.

إن أغلب الأسر لا تستغل المجالات استغلالا أمثلا نتيجة ضيقّ الغرف بها مما يؤدي إلى تقسيمها أو تغييرها مثل استعمال المطبخ كحمام، وتحويل الشرفات إلى مخزن وتقسيم الغرف في ذاتها إلى قسمين. وهذا كله يخلق نوعا من الفوضى مما يعيق من التصرف بحرية من قبل أفراد الأسرة بما فيهم الأطفال

أولا/ المزايا

- يمتاز السكن العمودي بكونه صحيا، لأنه يوفّر تهوية سليمة فضلا عن الابتعاد عن الضوضاء الصادرة من وسائل النقل مثلا
- يتوفر هذا النموذج من العمران على العموم على تقنيات عالية في مجالات الإنشاءات والتجهيزات العصرية المختلفة (الكهرباء، الماء، الغاز)، ويتيح فرصة استثمار الأراضي بأسلوب عقلاني دقيق من حيث الاقتصاد في تكاليف العقار واستقطاب كثافة سكانية عالية. وعلى الرغم من الفائدة الاقتصادية للسكن العمودي من حيث التخطيط الجيد وامتصاص النمو السكاني.
- تمتاز بواجهات معمارية جميلة ضمن المجمع السكني والتكوين المعماري لهيكل المنطقة والشوارع الرئيسية، إذ يتطلّب الشكل الجمالي آ استعمال الأبنية متعددة الطوابق
- يتلاءم البناء العمودي مع الخطط الاستثمارية لأنه يوفّر داخل المدن أراضي واسعة للاستثمار، ممّ يؤدي إلى تطوير المدينة لتتحول من مدينة محلية إلى مدينة عالمية، وكذلك يسهّل إنشاء مراكز ثقافية وترفيهية عامة بالنظر لما يوفّره من أموال ليكون عاملا من عواملّ التحضر المدني مما يؤدي إلى الهجرة المعاكسة وبالتالي تخفيف الاختناقات داخل المدن الكبرى.

[2] صالح محمود، ط 2012، ص 157

- تقليل الهدر بالأراضي عموما والزراعة خصوصا، حيث إن بناء العمارات السكنية التّي تضمّ عدة طوابق يؤدي إلى تقليص حجم المدينة
- يتميز السكن العمودي بمجال ثابت في رقعة أرضية صغيرة المساحة على شكل طوابق متراكبة متفاوتة في الارتفاع وذات أحجام موحدة المقاييس
- هي بنايات بسيطة خالية من النسيج المعقد الذي يحتوي على تشابك تفاصيل البناء مثل القصور والكنائس ذات الأشكال الهندسية المعقدة
- يتميز البناء العمودي الحديث بخاصية الوظيفة في الهندسة المعمارية بحيث تخصص غرف لوظائف معينة مثل إعداد الطعام، استهلاك الواجبات، النوم، الاستقبال وغيرها.
- سرعة الوقت المستغرق لإنجاز الوحدة السكنية العمودي، إذ يستغرق ٪40من الوقت المفترض من البناء التقليدي [1]

إن الهدف من الاعتماد أسلوب البناء الجاهز هو الحصول على مردود كمي لإنتاج واسع للوحدات السكنية ضمن أقصر فترة زمنية، وذلك ضمن مجتمعات أو أحياء سكنية تتوفّر لها كافة الخدمات فضلا عن ذلك الخصائص الإيجابية للبناء المتعدد الطوابق، فإن لها خصائص اجتماعية مهمة تؤدي إلى تنمية العلاقات الاجتماعية بين السكان من خلال توثيق أواصر الجيرة بينهم، وبالتالي توثيق أواصر التعاون بين ساكني العمارات واشتراكهم في مسؤولية إدارة المجتمع، ويمكن استخلاص أنّ للبناية المتعددة الطوابق مزايا إيجابية من النواحي الاقتصادية والصحية والاجتماعية من توفير أجواء الراحة للمواطنين وأن وجودها يعد عنصر أساسي في فضاء المدينة .

ثانيا/ العيوب [1]

1. الكثافة السكانية العالية

تشكل الكثافة درجة ازدحام عالية داخل العمارة وفي كل مسكن بكل طابق نتيجة اكتظاظ السكان في مساحات ضيقة بالعمارة، حيث أن كل أسرة يكون عدد أفرادها كبيرا تضطر للعيش في مساحة ضيقة، ولهذا الأمر أثر سلبيا على نفسية الأفراد بتعرضهم لأزمات ومشاكل عديدة

[1] حسام صاحب آل طعمة، المرجع السابق، ص 05
[1] حسام صاحب آل طعمة، مرجع سبق ذكره ، ص 06

2 . اعتماد الإنسان بداخل المبنى العالي في جميع أنشطته على جميع الوسائل الميكانيكية والكهربائية، وهو بهذا رهين تواجد التيار الكهربائي والذي يؤدي غيابه إلى توقّف معظم هذه الأنشطة

3 التلوث السمعي:

يشكو معظم قاطني العمارات من الضجيج الناتج عن استعمال الوسائل الكهربائية المستعملة في المساكن وكذلك ضجيج الأطفال وعدم احترام راحة الجيران من طرف البعض

يقوم البناء العمودي على مغالطة كبيرة تتعلق باقتصاد الأرض والبناء، فالكثير يعتقد أنه ببناء العمارة يمكن الاقتصاد في الأرض وذلك برفع الكثافة السكانية في الهكتار الواحد.

4 بطء وتيرة الإنجاز في مواجهة الطلب السريع والمتزايد من جهة أخرى، ولقد ثبت أن الاستثمار في الإسكان العمودي يؤدي إلى استهلاك الموارد المالية دون أن يوفي بالغرض

5 التلوث البصري:

أسهم هذا النمط العمراني في ظهور ظاهرة التلوث البصري بسبب استعمال مواد البناء مثل الزجاج والألمنيوم مما يؤدي إلى اختلال الصورة التحتية المسقطة من البيئة الخارجية على العقل الإنساني فتظهر أنها صورة مشوشة وخادعة وبعيدة تماما عن الطبيعة الخضراء

5- عدم صموده أمام الظواهر الطبيعية ذات الطابع ألتدميري كالزلزال، دون تجاهل بصمة الإنسان، وخاصة المقاول، المهندس المعماري والمدني ثم المسئول الإداري

6- تلوث الهواء :

أثبتت الدراسات والأبحاث التي تناولت المباني العالية أن تلاصق الطوابق وتقارب العمارات من بعضها البعض وقربها من الطرق المكتظ بالسيارات يؤدي إلى تلوث الهواء بسبب ركوده وعدم تجدده واحتباسه بين الطوابق وبين الجدران

إن عملية التوسع في السكن العمودي تشملَ جوانب عدة منها :

الناحية الاقتصادية: إذ تسهم الدولة فيَ إنشاء الوحدات السكنية

الناحية الاجتماعية: من خلال توفير البيئة الاجتماعية الملائمة لمعيشةَ السكان بما يتضمن لهم الخصوصية والاستقلالية الناحية المعمارية "َالإنشائية": الوصول إلى أفضل التصاميم للشقق السكنية في العمارات التي تلائم طبيعة الحياة الاجتماعيةَ للسكان وكذلك مراعاة النواحي البيئية والمناخية لهذه التصاميم، فصممت عمارات ملائمة

ذات مساحات مرنة يمكن إعادة تقسيمها من الداخل حسب الطلب إذا اقتضى الأمر مع ملاحظةَ إمكانية توسيعها وعمل هياكل وقواطع ذاتَ إمكانيات جيدة لعزل الحرارة والصوت مع الحذر من حصول الرتابة والتكرار في المجمعات السكنية لتنويع الحلول التخطيطية والمعمارية وإعطاء البناء إشكالا جميلة تعكس التطورَ العمراني وتعطي الخصوصية ضمن المجمع العام لكل ساكنَ ،انسجاما مع مفهوم السكن الجماعي مما لا شك فيه هو أن اعتماد السكن العمودي للحد من ظاهرة توسع المدن ينسجم مع التحولات الاجتماعية الجاريةَ أن المشكلةَ الإسكانية معقدة وذات إبعاد وتأثيرات متعددة إلا أنها في حقيقتها تعكس اختلاف التغييرات الاقتصادية – الاجتماعية التي تحدث مقارنة مع طبيعة حقيقة قطاعَ الإسكان بشكل عام، لانَ الإسكان بطبيعته بطئ التفاعل كما ونوعا مع التغييرات التي تحدث في الهيكل الديمغرافي للمجتمع وكذلك مع ارتفاع مستوى المعيشة للعوائل بسبب طبيعة عملياتَ الإنتاج الإسكاني وما تستغرقه من مدة زمنية طويلة نسبيا فضلا عن أن هذه العمليات وبشكلها المتكامل تأتي عادة متأخرة نسبيا بالنسبة لتوقيت حدوث التغييرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة والمجتمع كله والتطورات التقنية التي تحدث في مجال البناء بشكل عام .

إن القرارات الخاصة بخططَ الإسكان أوصت بان تكون نسبة السكن العمودي40 % من نسبة الوحدات السكنية المنفذة ان معرفة الكلفة الاقتصادية للمبنى السكني تعد من المقاييس الأساسية التي تستخدم لمعرفة مقدار التكاليفَ الإسكانية، إذ ً أن المنزل يتألف عادة من عدد معين من الغرف وما يلحق به من الأبنية الضرورية لاستمرار الحياة فيه بشكل مريح مثل المطبخ والحمام والمخزن ....الخ، وكلما زادت أعداد المكونات الجزئية للمسكن الذي يسكن فيهَ الإنسان وفقا لارتفاع المستويات المعيشية له ازداد المصروف الإسكاني تبعا لذلك، أي أن إشباع الحاجات البيولوجية والنفسية والاجتماعية التي تطرأ عليها التغييرات اليوميةَ سرعان ما تدفع بالانفاق الذي يتعلق بالبناء قدما إلى الأمام وهكذا تبدو لنا أولى الخصائص التي ترتبط بهذا المؤشر المالي التي تتمثل فيَ أن مقدار التكلفة يتوقف على المساحة البنائية للسكن ونوعه

خاتمة الفصل

يمثل السكن العمودي أحد أهم المظاهر الايكولوجية في المجتمعات، ويعود سبب وجود هذا النوع من السكن إلى الكثافة السكانية العالية في المدن. الأمر الذي تطلب اعتماد هذا النمط العمراني نظرا لشغله مساحة أصغر ومساكن أكثر من جهة، ولكون الحياة الحضرية الجديدة تتطلب نوعا من الأبنية المتطورة والحديثة كنموذج للحياة العصرية والتقدم في البناء من جهة ثانية. وعلى الرغم من أن البناءات المعمارية الجديدة تعتبر حلا مرجعيا لأزمة السكن، إلا أنه ترتبت عنها مجموعة من الآثار التي انعكست على بيئة الأسرة والطفل معا، حيث أفرزت الحياة المعيشية في الشقق السكنية الضيقة مشكلات كثيرة بسبب اختلاط العائلات، واحتكاك الأطفال مع ببعضهم البعض (شجار،انحراف...) إضافة إلى أن السكن العمودي أصبح في بعض الأحيان غير آمن نتيجة السرقات والجنح. وعليه يأتي هذا المقال للبحث عن العلاقة القائمة بين نوعية السكن المتمثلة في السكن العمودي ونمط الحياة الاجتماعية للأسرة من خلال الكشف عن واقع التفاعل الاجتماعي بين الأسر، علاقات الجيرة، التنشئة الاجتماعية للأطفال، إلى جانب العناصر المادية والتقنية للسكن

الفصل الثانـي:

القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري بين التأصيل و التحديث

مقدمة الفصل

1. القيم الإجتماعية
2. التحديث و طبيعة القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري
3. تغير القيم في الاسرة الجزائرية
4. القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري بين التأصيل و التحديث
5. القيم الاجتماعية و التخطيط العائلي

خلاصة الفصل

مقدمة الفصل :

تحظى القيم الاجتماعية بمكانة خاصة في ميدان العلوم الإجتماعية, و تعتبر دراستها من الأهداف الأساسية للبحث الإجتماعي, لأنها هي التي توجه إختيار الأفراد لسلوكهم, كما أنها ترتبط بعلاقة وطيدة بالعادات و التقاليد و تفسرها.

و تنطوي دراسة القيم الاجتماعية في الغالب على تحليل الإتجاهات, و السلوك, و التفاعل الإجتماعي, و البناء الإجتماعي.

و يعتقد الكثير من الباحثين الاجتماعيين, من أمثال تالكوت بارسونز و دانييل بل, أن التحديث و التنمية يؤديان حتما إلى حدوث تغيرات جذرية في القيم التقليدية. غير أن هناك مفكرين أخرين محدثين, من لأأمثال صامويل هنتجنون, يرون أن القيم الثقافية و الاجتماعية, تعتبر عنصر مقاومة في وجه عوامل التغيير.

و لا شك أن المجتمع الجزائري, في أثناء إنتقاله من المجتمع و الثقافة التقليدية, إلى المجتمع حديث و الثقافة حديثة, يمر بتغييرات في قيمة الاجتماعية و الأخلاقية, و هذه التي تمس القيم القبيلة– العشائر و العائلية, يمكن إعتبارها كعامل من عوامل تغيير الأسرة الجزائرية, و أيضا كنتيجة للتحولات التي تعرفها هذه الأخيرة.

1. القيم الإجتماعية

1.1 تعريف القيم الإجتماعية :

هناك إختلافات بين علماء الاجتماع في تعريفهم للقيم لدرجة ان وصل الامر الى وجود إتجاهات عدة اتجاهات مختلفة حولها فهناك من يعرف القيم الاجتماعية بأنها تعني : أي موضوع أو حاجة أو رغبة, و يستخدم هذا المصطلح في معظم الحالات التي تظهر علباقة تفاعلية بين الحاجات و الاتجاهات و الرغبات من جهة و الموضوعات من جهةأخرى, كما ان مصطلح القيمة دائما في علم الاجتماع و الانثروبولجيا المستويات الثقافية المشتركة التي يتحكم إليها في تقدير الموضوعات و الاتجاهات الأخلاقية و المعرفية[1].

القيم الاجتماعية هي القيم التي تمثل الفرد بغيره من افراد المجتمع و ميله إلى مساعدتهم حيث يجد ذلك اشباعا في خدمة افراد مجتمعه و يتميز أصحابها بالعطف و الايثار كما انها توضيح لموقف الانسان و تحديده بدقة من الجماعة التي يعيش معها صغيرة كانت كالأسرة ام كبيرة كالمجتمع أم اكبر كالعالم كله, كما تعني توضيح علاقة هذا الانسان بالكون و البيئة, و ما يحكم هذه العلاقات من نظم اجتماعية كالدين و الأسرة و السياسة و الاقتصاد و الثقافة و الفكر و انواع السلوك و العادات و التقاليد و الاعراف[2].

و يرى سبرينجر springer أن القيم الاجتماعية في انقى صورها تتجرد عن الذات و تقرب جدا من القيم[3], لذلك فالقيم الاجتماعية هي كل ما يدخل في معنى القيم التي ورثها المجتمع من الدين أو عصبية او غيرها من بالروابط و الظوابط و العادات و التقاليدو العلاقات التي تستوعب اللسان كما تستوعب الدين و الفكر في شكل عقد اجتماعي تكون غايته التواضع على القيم اجتماعية معينة تحدد طبيعة ووجهة المجتمع, و هي كل ما ينتجه المجتمع و يفضي اليه الاجتماع من قيم شخصية و قيم دينية و اقتصادية و سياسية و هي التي تمثل بوتقة تنصهر فيها كل القيم السابقة. لذا فإنه يمكن تعريف القيم الاجتماعية بانها مجموعة من الاتجاهات العقلية التي تكون فيما بينها جهازا شبه مقنن يستخدمه الانسان في قياس و تقدير المواقف الاجتماعية [4]

لقد عالج دور كايم موضوع القيم, في اطار تمييزه بين خصائص مجتمع التضامن العضوي (الحديث) و مجتمع متضامن الألي (التقليدي) حيث اكد على دور القيم في تماسك و تضامن الافراد هذا الأخير .

---

[1] كمال التابعي: **الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم و التنمية**,دار المعارف, القاهرة, مصر,1985ص19

[2] نورهان منير حسن, **القيم الاجتماعية و الشباب,** دار الفتح للتجليد الفني, الاسكندرية,مصر,2008, ص 134

[3] نفس المرجع,ص 93

[4] نورهان منير حسن , القيم الاجتماعية و الشباب, مرجع سابق, ص 136

كما أكد على القوة الالزامية للقيم الاجتماعية بصفتها لب الضمير الجمعي, و أشار الى حالى الفوضى و سوء الكيف الاجتماعي, الناجمة عن تصدع القيم في سياق التحولات الاجتماعية السريعة[1] .

القيم الاجتماعية في معناها العام : جملة الأفكار و التصورات و المفاهيم التي تحكم سلوك الأفراد, و تعبر عن تفضيلهم, أو تقديرهم للأشخاص, او للأشياء, أو للموضوعات و كذا للمعايير المثالية التي تشكل مرجعية لهؤلاء الافراد, عند تفضيلهم, أو اختيارهم لشكل معين من أشكال السلوك أو الفعل, خلال مسيرة حياتهم[2].و

2.1 مصادر القيم الاجتماعية: :

هناك عدة عوامل تتدخل و تفرض على المجتمع اختيار نظام قيمه و معتقداته, اهمها:

- الطابع السائد في حصول افراد المجتمع على احتياجاتهم الرئيسية من خلال الصيد أو الرعي أو الغذاء البري او الزراعة ... الخ .
- البناء الطبقي للمجتمع" هل هو مجتمع احادي الطبقة او ثنائيها أو متعدد المستويات الاجتماعية.
- شكل وحدة البناء الرئيسية للمجتمع و نقصد بها الاسرة النواة : "هل هي الأسرة الأب الشائعة أو أسرة الخال أو أسرة العم كما في بعض القبائل البدائية"[3]

من خلال هذا الاقتباس, نستطيع القول ان المصادر الاساسية التي تسمتد منها القيم الاجتماعية هي :

أ. المجتمع و أنماط المعيشة : المجتمع هو مصدر القيم الاجتماعية و يرد إلى العقل الجمعي لان المجتمع هو المشرع الوحيد للقيم لانه موجدها و حافظها و هو معيار القيم الخلقي لما له من قوة القهر[4].

ب. الدين : بالنسبة للمجتمعات العربية الاسلامية تعد الشريعة الاسلامية التي تعتمد على كتاب الله و سنة رسوله صلى الله عليه و سلم من أولى مصادر الصحيحة لاستنباط القيم الاجتماعية," و على قدر

[1] التركي, ثريا و رزيق,هدى, **تغير القيم في العائلة العربية**, سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التمية, رقم 21, عمان, ص 2

[2] شما بنت محمد بن خال ال نيهان: **القيم الاجتماعية و الامن الثقافي**, مجلة الاتحاد, العدد 23, 2010,ص 48

[3] علي نبيل, **ثقافة العربية و عصر المعلومات**, سلسلة عالم المعرفة رقم 726 , الكويت, المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب، 2001، ص 411

[4] قباري محمد اسماعيل: **قضايا علم الاخلاق**, الهيئة المصرية العامة للكتاب,ط2 , مصر,2006, ص,ص 196-197

رجوع المجتمع للشرع الصحيح و الاعتماد عليه في وضع المعايير و ترتيبها, بقدر ما تكون قيمة قوية و ملزمة يقل من يخالفها و تأخذ صفة القداسة و الثبات.[1]"

ما تحضى به القيم الاجتماعية النابعة من القرأن و السنة النبوية الشريفة من احترام و الزام باعتبارها " مدلولات لأثر البلاغة القرأنية على النفوس و المخيال الاجتماعي"[2], و التي أخذت من قوتها من قوة مصدرها مثل : بر الوالدين و الرحمة و التعاون فمثل هذه القيم لها رصيدها الكبير من الادلة الدالى على افضليتها و الحث عليها و التحفيز على امتثالها[3].

ج. الأسرة : تعتبر من أهم مصادر القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع العربي بالخصوص لأن الفرد يرث دينه و طبقته و على الاغلب موقفه من العائلة, وواضح ان الانسان في المجتمع العربي لا يغير دينه أو يتخلى عنه, كما لا يغير و لا يتخلى عن عائلته, و هناك قيم خاصة بالأسرة في مواجهة الهياكل و القيم المجتمعية الكبرى[4] .

3.1 أنواع القيم الإجتماعية :

تتقسم القيم الاجتماعية عادة على شكل ثائيات، فنجد :

- القيم الازامية/ القيم التفضيلية: إذا تأخذ الأولى إسمها من طابعها الملزم للأفراد على الإتباع، سواء بقوة العرف أو القانون، و يعرض من يخالفها للعقاب، على عكس التفضيلية، التي يحث المجتمع افراده على طلبها لكنه لا يعاقب مخالفها.
- القيم الوسيلية/ القيم الغائية: القيم الوسيلية هي تلك المعتقدات التي تفاضل بين وسيلة و أخرى في الوصول إلى غاية ما(. . .) أما القيم الغائية فهي " التي تحدد بها على الأغلب معنى الحياة و غاياتها، او ما يسعى إليه الإنسان جاهدا كي يحقق به معنى وجوده، و مايريده لنفسه و غيره في الحل الأخير"[5].

[1] زكريا عبد العزيز , **التفزيون و القيم**, مركز الاسكندرية,مصر ,2002, ص 43

[2] رشيد ميموني, **البعد الاجتماعي في القرأن –مقاربة سوسيومعرفية**– ديوان المطبوعات الجامعية, قسنطينة, ,2009,ص 130.

[3] قباري محمد اسماعيل: **قضايا علم الاخلاق**, مرجع سابق ص, 196–197

[4] محمد كرد على، **غوطة** دمشق،دار الفكر، دمش، سوريا،1984. ص 143.

[5] بركات حليم، **المجتمع العربي المعاصر**، بحث استطلاع اجتماعي بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1984 – 638

- القيم الروحية/ القيم المادية : فالأولى تستمد من الدين و النظام الاخلاقي و القوى الغيبية، أما الثانية فتشتق من الواقع المادي.
- القيم العامة/ القيم الخاصة: إن القيم العامة تعم أفراد المجتمع، بينما القيم الخاصة تخص جانبا منه فقط.
- القيم المطلقة/ القيم النسبية : فالأولى " تسود نزعة النظر إليها على أنها صالحة لكل زمان و مكان، و قد تفسر تفسيرا حرفيا لا رمزيا و تغلب عليها القداسة..."[1] بينما ينظر إلى الثانية على أنها نسبية، و ينبغي النظر إليها على أنها صالحة في مكان معين و زمان معين
- القيم الايجابية/ القيم السلبية: أي من حيث الحكم عليها بالحسن او القبح، الاولى هي التي يجب التمسك بها و السير على نهجها، و الثانية يجب تحاشيها و نبذها في نظر المجتمع.
- القيم الحافظة/ القيم المحركة: فالقيم الاولى تعمل على الاستقرار العلاقات داخل الاسرة و داخل المجتمع، بينما تحاول ان التكفل الثانية نوعية الحياة.
- القيم العمودية/ القيم الافقية: القيم العمودية هي التي تنظم العلاقات الاجتماعية في الاسرة و المجتمع على شكل هرمي, سلمي تراتبي, على أساس السلطة و النفوذ, على عكس القيمى الافقية التي تنظم العلاقات على اساس ديمقراطي .

2.التحديث و طبيعة القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري :

تختلف نظريا القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري الانتقالي عنها في المجتمع الجزائري التقليدي، بحكم الظروف و العلاقات التي أصبحت تسيطر على واقع الأفراد و الجماعات.

1.2 طبيعة القيم في المجتمع الجزائري التقليدي

إن الحديث عن طبيعة القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري التقليدي، يجرنا للحديث عن طبيعة النظام الثقافي برمته، لقد شكلت الثقافة التقليدية من جهة وحدة ثقافية متكاملة، بمعنى " نوع التوافق المتبادل بين العناصر الثقافية، و عدم وجود صراع و اضطراب بينها اي وحدة من المعتقدات و الأفكار و الأفعال[2]، و من جهة أخرى اتسمت بطابعها الأخلاقي ، لا سيما في إطار السيطرة أو الضبط الإجتماعي، للمحافظة على النظام و الإستقرار.

لنتساءل الأن: ما طبيعة القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري التقليدي؟

[1] بركات حليم مرجع سابق ص 639

[2] السويدي،**مفاهيم علم الاجتماع الثقافي و مصطلحاته،** الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب 1991 ،ص 102

قبل الاجابة على هذا السؤال بنبغي تذكير بإحدى النتائج التى انتهى اليها علماء الانثروبولوجيا– كنا قد اشرنا ليها سابقا– و هي ان طبيعة القيم و المعتقدات في مجتمع ما، ترتبط ارتباطا وثيقا بنمط الانتاج و البناء الطبقي، و بشكل نواة التنظيم الاجتماعي، اي نمط الاسرة.

إذا ما القينا نظرة سريعة علي طبيعة هذه العوامل الثلاث في المجتمع الجزائري التقليدي نجد مايلي:

- الطابع الزراعي – الرعوي هو المهيمن على النشكيلة الاقتصادية
- على الصعيد المستويات الاجتماعية:" يصف الطيب شنتوف النظام الاجتماعي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، بأنه قائم على أساس ترابط بنيتين اجتماعيتين:

الاولى: تشكلها العلاقات الاسرية او العائلية من جهة و تغذيها علاقات القرابة من جهة ثانية

الثانية: سلم تراتبي اجتماعي طبقي, تشكل قمة الهرمه الارسطوقراطيتين القبلية و الطرقية.[1]

- تعتبر العائلة كأسرة أبوية ممتدة الخلية الاجتماعية الأساسية للتنظيم الاجتماعي.

إن هذه العوامل مجتمعة، أو عزت للثقافة التقليدية بالتركيز على علاقة القرابة، و اعتبارها الركيزة الأساسية في العلاقات الإجتماعية، التركيز على التراتبية أو السلمية في العلاقات بين كبار السن و الصغار من جهة، و بين الذكور و الاناث من جهة أخرى، التركيز على المصلحة الجماعية و اعتبارها أهم من المصلحة الفردية.

و كان لابد من مسوغ و مبرر لهذا الواقع الإجتماعي، أي وعاء ايديولوجي، شكلت جانب منه القيم العشائرية و القبلية، متمثلة في " النعرة و هي الاسراع للدفاع عن القريب و عن حرمة القبيلة، و في الشجاعة لأنها أساس البقاء في هذا العالم المملوء بالصراعات، و في الكرم لأنه يمثل جانبا من التساند و التكافل المجتمعي في الداخل، و جانبا من الفخر و التطاول في الخارج"[2]. أما الجانب الأخر فشكلته القيم العائلية، متمثلة خاصة في الطاعة، أي خضوع الصغار للكبار و النساء للرجال، و في الجماعية أي انصهار الفرد و مصلحته و في الجماعة و مصالحها، و في الشرف لتنظيم النشاط الجنسي و حفظ الحدود بين العائلات الأبوية.

---

[1] الطيب محمد الجزائر، **عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال**، وهران وحدة البحث في الانثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية 1992 ،ص 31

[2] مزيان عبد المجيد، **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون و اسسها من الفكر الاسلامي و الواقع المجتمعي دراسة فلسفة و اجتماعية** ،الجزائرن مؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية ،1988، ص 264

2.2 طبيعة القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري الإنتقالي

المجتمع الجزائري و بعد انخراطه في عملية التحديث، يعد مجتمعا انتقاليا اي أنه يجتاز فترة التحول و الانتقال من المجتمع التقليدي و الثقافة التقليدية، إلى المجتمع الحديث و الثقافة الحديثة. و تغطى في هذه المرحلة الصفة " الثنائية" او "الإزدواجية " على عناصر ثقافته الاجتماعية، جراء تصادم منظومة الثقافة و القيم التقليدية، التي تركز على قيم الشرف و الطاعة و الجماعية...الخ، و منظومة الثقافة الحديثة، التي تتبنى قيم الفردانية، و معايير البضاعة التبادلية، و معايير الشيئية الأداتية.

فبخصوص مظاهر الازدواجية الثقافية، فقد لخصها أحد الباحثين فقال: إن صفات " الهيكل الثنائي" في تكوين الثقافة الحديثة تظهر في الطبيعة المختفلة، و الشكلية و التطابق الجزئي، و عدم التوازن و الا نظامية، و غير من جوانب الأخرى، التي حددت الخصائص الرئيسية لتكوين الثقافة الحديثة و تغلغلت كل التناقضات و التعارضات ذات الطبيعية الثقافية المختلفة في كل جوانب الإجتماعية، و سببت الاضطراب الكبير و عدم توازن في تكوين مفاهيم الناس و السيكولوجية الإجتماعية[1]".

- فالطبيعة المختلفة أو الاتكامل الثقافي: تعني فقدان التكامل الثقافي و الكلية الثقافية المنصهرة، لحساب الاتكامل و اللاإنسجام، و التباين و كثرة البدائل الثقافية في المجتمع.
- أما الشكلية: فتعني إهتمام أفراد المجتمع بالمظاهر السطحية دون التفكير في المحتوى، كالحرص على جمال الهندام و المظهر الخارجي دون إهتمام بتهذيب النفس.
- و يعني و التطابق الجزئي أو الوظيفة المعيقة للثقافة التقليدية: عدم استطاعة الأنظمة و المؤسسات الحديثة، القيام بوظائفها بشكل كامل، نظرا لتدخل بعض عناصر الثقافة التقليدية، و قيامها بدور معيق بالنسبة لهذه الأنظمة و المؤسسات، مثل تدخل النسق القرابي في توزيع المناصب و الوظائف
- و أما عدم التوازن في التطور أو إستعاب الحديث: فهو ناجم بالأساس عن الإختلاف في تقبل التحديث، جراء تباين و تمايز الفئات الاجتماعية (طبقات عليا و طبقات وسطى و طبقات أدنى من ذلك) و جراء عدم التوازن بين التطور الثقافي، الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي، كما أن عناصر الثقافة الحديثة ذاتها تنقسم إلى عناصر مادية و أخرى معنوية، و تختلف سرعة انتشار و درجة إستيعابها هذه و تلك.

[1] بن،وو، **الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي**، ترجمة عبد العزيز حمدي سلسلة عالم المعرفة، رقم 210 الكويت المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب 1996 ، ج2، ص 28.

- اللا نظمية أو الفوضى و الذعر الأخلاقي : و هي حالة الفوضى الثقافية الناجمة عن ازدواج القيم و نماذج السلوك.
- و تعني ازداواجية الهيكل السياسي: تعايش النظام السياسي الديمقراطي و الجهاز الإداري الحديث، مع الأشكال و الممارسات السياسية و الإدارية التقليدية
- أما إزدواجية الهيكل اللإقتصادي : فتعني تجاور نمط الانتاج الزراعي العتيق و نمط الإنتاج الحديث، الذي يعتمد على إستخدام الوسائل العلمية و التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الزراعي و الصناعي و تقديم الخدمات
- إزداوجية الهيكل الإجتماعي : و يقصد به تعايش الأطر لإجتماعية، و البنى النفسية التقليدية، مع النظم الاجتماعية و القيم الحديثة، كإستمرار الأسرة الممتدة و الموسعة في التواجد رغم اتجاه المجتمع نحو الأسرة النووية .
- 3.2 مظاهر أزمة القيم في مجتمع الجزائري الانتقالي

يمكن تعريف الأزمة على أنها مشكلة متفاقمة، يصعب حلها لأنه طال أمدها، ثم لأنها متعددة الوجوه و الجوانب، و يعاني المجتمع الجزائري الانتقالي أزمة قيم، تعتبر المشكلة الأخلاقية، المشكلة النفسية، و مشكلة الهوية، أبرز مطاهرها

- المشكلة الاخلاقية :

قبل ان نتطرق إلى جوانب هذه المشكلة، ينبغي أن نتساءل عن مكونات أو عناصر الظاهرة الأخلاقية.

يقول أحد الباحثين جامعا عناصر الظاهرة الأخلاقية : " يمكن ان نقول أنها كمايلي : الذات و الوعي الأخلاقي، و تنظيم المبادئ و القواعد، الأخر أو الجماعة. حينما تتفاعل هذه العناصر بسبب موقف اخلاقي أو مشكلة أخلاقية، نكون بإزاء " خبرة أخلاقية" يكون طرفها الذات من جهة و الأخر من جهة، أو الذات وحدها على الأقل في حالة المواقف الأخلاقية التي لا تتعين أمام الأخر، و لكني أمر بها أنا وحدي، و قد يكون ذلك الاخر، أو غيره، طرفا فيها على مستوى تأملاني أنا و حسب"[1].

فبالإضافة إلى طرفي العلاقة، هناك عنصر قيمي نفسي في الظاهرة الأخلاقية. يمكن حصر جوانب المشكلة الأخلاقية التي يشهدها المجتمع على غرار المجتمعات الأخرى التي تمر بتحولات إجتماعية سريعة فيما يلي :

[1] عزت قرني، **الظاهرة الاخلاقية في العربي**، العدد 437، أبريل ، 1995 ،ص 106

- فيما تقبل بعض افراد المجتمع القيم الاخلاقية، لا يزال قسم اخر من الافراد، لا سيما في القرى و الارياف ، يتمسك بالقيم الاخلاقية التقليدية
- تقوم القيم الاخلاقية التقليدية بالدور الحاسم في بعض مجالات الحياة كالاسرة بينما تقوم القيم الاخلاقية الحديثة بالدور الرئيسي في ميادين حيوية أخرى, كميدان العمل
- فيما اختلفت أو بدأت تختفي بعض القيم الأخلاقية تدريجيا عن ساحة الحياة الواقعية، و أصبحت لا تتماشى مع متطلبات الحاضر، برزت إلى الوجود قيم جديدة بدأ الناس يعترفون بها شيئا فشيئا, كقيم تنظيم النسل و المساواة بين الجنسين.
- يعاني الفرد اثناء تقييمه للظواهر من مشكلة الاختيار بين البيلدين، بين القيم الاخلاقية التقليدية و القيم الاخلاقية الحديثة، فقد يقيم ظاهرة ما من وجهة نظر تقليدية، و يقيم ظاهرة اخرى من وجهة نظر حديثة، و قد يتردد بين وجهتي النظر إزاء الموضوع الواحد. فكيف نقيم مثلا ظاهرة خروج المرأة الى العمل و حصولها على أجر ؟
- يعاني المجتمع من التأثيرات السلبية لبعض عناصر الثقافة التقليدية ، " لأنها تمثل عقبات نحو بناء مجتمع حديث، فالسحر و الشعوذة مثلا، قد تعوق من تحسين مستوى صحة المواطنين، اذ قد تقف بشدة في طريق استخدام وسائل الطب الحديثة في علاج الانسان و الحيوان وحتى في استخدام الوسائل الحديثة في الانتاج الزراعي و في محاربة الافات الزراعية، فضلا على أن بعضها يعوق نمو القيم الايجابية التي تتطلبها عملية تحديث المجتمع".[1]
- يعاني المجتمع من التأثيرات السلبية للتحولات الحديثة: كإستغلال السلطة، المنصب أو الوظيفة، لتحقيق المصالح الشخصية و إشباع الرغبات الفردية الأنانية و الامبالاة بالمصالح الجماعية الاجتماعية، و تبذير المال العام، و انتشار الرشوة، و السلوك المنحرف – خاصة لدى الشباب– كتعاطي المخذرات و القمار و الدعارة .... الخ .
- المشكلة النفسية :

تعبر هذه المشكلة عن السوء التكيف و التوافق الاجتماعي و النفسي، و ترتبط بطبيعة المجتمعات الصناعية خاصة التي " تتميز بوجود مراكز اجتماعية مرتبة ترتبيا متدرجا، مراكز تتميز بالقوة و الاحترام و الثروة، كلما كانت مواقعها مرتفعة على الهرم الاجتماعي. و نقلة الافراد الاجتماعية في هذه المجتمعات تعتمد على الجهود

[1] السويدي، **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي و ومصطلحاته**، مرجع سابق ص 147

الذاتية للفرد نفسه و لا تعتمد على المراكز أو الدرجات الوراثية التي احتلها الاباء و الاجداد كما هي الحالة في النظام الطبقي الطائفي او النظام الطبقي القانوني".[1]

اننا لا نستطيع أن ندرك مغزى الضغوط النفسية التي يتعرض لها الافراد في هذا السياق، دون الالتفات إلى الجانب البديل، الا و هو الصحة النفسية.

يرى عطوف محمود ياسين ان مفهوم الصحة النفسية لا يقتصر على خلود الفرد من الاعراض النفسية المرضية المشاهدة، بل يتعداه إلى الخصائص التي تطبع الشخصيى السليمة و حصر هذه الخصائص في عدة نقاط اهمها :

- قدرة الفرد على عقد علاقات اجتماعية راضية مرضية، يرضى عنها الفرد بنفسه و يرضى عنها الناس منه، و هذا ما يعرف بالتوافق الاجتماعي .
- قدرة الفرد على التوفيق بين دوافعه المتصارعة , و هذا ما يعرف بالتوافق الذاتي.
- قدرة الفرد على الصمود حيال الأزمات و الشدائد و ضروب الإحباط المختلفة دون أن يتخيل توازنه و يشوه تفكيره، و دون أن يلجأ إلى أساليب ملتوية غير ملائمة لحل أزمته.
- قدرته على الإنتاج في حدود ذكائه و حيويته و إستعداده.
- إستماع الفرد بالحياة، بعمله و أسرته و أصدقائه و شعوره بالطمأنينة و السعادة و راحة البال.
- قدرة الفرد على إحداث تغيرات إصلاحية بناءة في بيئته و شؤون حياته و عدم إمتثاله المطلق لكل ما يسود في جماعته من تقاليد بالية و عادات فاسدة[2].

و الأن ماذا عن مظاهر النفسية للشخصية المريضة ؟

عدم استطاعة الفرد تحقيق قدر من التوافق الاجتماعي بواسطة إقامة علاقات إجتماعية، يكشف و يحقق بها ذاته، يدعى النكسة، و هي" تعرض الجهود المضنية التي يبذلها الإنسان لإكتشاف ذاته للعراقيل، و ربما يتولد عن تلك الجهود مشاعر القلق و الإضطراب و التوتر العصبي عندما يصيبها الفشل".

[1] ميتشيل دينكن، **معجم علم الاجتماع ترجمة و مراجعة احسان محمد الحسن** ،ط2 بيروت، دار الطليعة، مارس 1986 ص 199-200

[2] عطوف محمود ياسين ،**قضايا نقدية في علم النفس المعاصر**، بيروت مؤسسة نوفل 1981 ص 150-151

و عدم قدرو الفرد تحقيق قدر من التوافق الذاتي، بحسم دوافعه المتصارعة، يسمى الصدام اي " عدم قيام الانسان بتحديد الاختيار بسبب وجود نوعين أو انواع مختلفة من تناقض التطلعات و ما تجلبه من أوضاع التوتر العصبي حيث الالام و المعاناة".

أما عدم القدرة الفرد على الصمود حيال الأزمات و الشدائد و أصناف الإحباط و اللجوء إلى الأساليب الغير سلمية لحلها فيطلق عليها الضغط النفسي، " و يشير إلى أن النكسة و الصدام و التهديدات الداخلية و الخارجية التي يتعرض لها الإنسان و التكوينات النفسية الغير متوزانة عن العقبات"[1] .

لقد أهتم الباحث الجزائري نور الدين طوالبي بهذه الإشكالية في أكثر من عمل ، و اهتم بالخصوص بظاهرة الصراع أو التقاطب عند الجماعات بين القيم العقائد التقليدية الأصولية المتوارثة، و بين القيم الحديثة التي ادخلتها الثقافة الغربية الفرنسية. فنفى أن يكون اللجوء إلى " السحري" بالنسبة للجماعات المعنية، دينيا أو علاجيا محضا، و أكد على أن القيام بالطقوس له ثلاث وظائف:

- وظيفة رمزية : اي ان القيام بهذه الطقوس،يعتبر فعلا تطهيريا تكفيريا عن الخروقات و الانسلاخ عنها.
- وظيفة اجتماعية : أي ان أداء تلك الطقوس، هو بمثابة التماس الوفاق الاجتماعي إزاء ما يتعلق بالهوية الاجتماعية
- وظيفة نفسية : أي أن أداء هذه الطقوس هو تسلية و تفريج عن النفس.
- مشكلة الهوية :

الهوية في معناها الواسع هي الخصوصية و التمايز و التفرد، و يميز الباحثون الإجتماعيون عادة بين الهوية الإجتماعية، و الهوية الذاتية أو الفردية، فالأولى يقصدون بها" وعي بالإنتماء لبعض الجماعات الإجتماعية"، أما الثانية فيعنون بها " مجموع التمثلات ، المشاعر، المعارف، الذكريات، و المشاريع التي تلحق بالذات"[2].

كما عرفها أحد الباحثين بقوله: " الهوية الثقافية ليست إلا تلك الأفكار و المواقف و التجارب التي يبتكرها الإنسان و يحددها مسارا لممارساته اليومية، الهوية إذن هي نتاج فردي/ معرفي يتحول عبر صيغ التعاون

[1] بن،وو، الصينيون المعاصرون، **التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي**، ترجمة عبد العزيز حمدي سلسلة عالم المعرفة، رقم 210 الكويت المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب 1996 ، ج2، ص 258

[2] Nourddine toualbi،**l 'identité au maghreb**،l"errance،alger ،casbah،2eme ed،2000،p22

و التواصل و التفاعل و الاحتكام إلى تجانس لا حدود له (وعي جماعي أو إلى وعي منظم اديولوجيا)"[1]

3. تغير القيم في الاسرة الجزائرية

ماذا عن تغير القيم في الأسرة الجزائرية ؟ ما طبيعة التغيرات التي مست هذه القيم ؟

هذا ما سوف نحاول الإجابة عنه من خلال تحليل قيمتين إجتماعيتين محوريتين في النسق الثقافي – الاجتماعي– الأخلاقي، الذي تعيد الأسرة إنتاجه و توريثه للأجيال عبر التنشئة الإجتماعية، ألا و هما قيمتي الشرف و الجماعية.

1.3 قيمة الشرف

الشرف قيمة اجتماعية تشترك فيها جميع الشعوب المتوسطية، بغض النظر عن الخصوصيات التي تميز كل منطقة عن الأخرى في كيفية فهم وتمثيل هذه القيمة[2]. وهي في الثقافة الجزائرية التقليدية، قيمة محورية في النسق القيمي. حينها نزيد فهم المغزى الاجتماعي لهذه القيمة، تتجلى أمامنا ثلاثة عناصر لا غنى عنها للباحث الاجتماعي الذي يهدف إلى دراستها دراسة معمقة هي:

قيمة الشرف ذاتها – العادات والتقاليد والطقوس التي تعمل على المحافظة والإعلاء من شأن هذه القيمة – الجسد الإنساني أو جسد المرأة بالذات.

- قيمة الشرف ذاتها:

ما معنى الشرف؟

فرقت ثرايا التركي وهدى زريق بين الشرف والاحتشام، فقالتا:

" الشرف يعني بشكل أساسي حماية جسد المرأة، وعلى وجه الدقة حماية جهازها التناسلي (الإنجابي) بحيث لا يسمح بالاتصال الجنسي إلا في إطار الزواج بما يضمن نقاء السلالة ووضوح الحدود بين العائلات

[1] ابراهيم عبد الله ، **الثقافة في مجتمعات الخليج العربي و الثقافات المصغرة** ، في عالم الفكر، العدد 3، المجلد 27،1999 ، ص 74

[2]– راجع: Julian PITT–RIVERS , **Anthropologie de l'honneur** , Paris Le SYCOMORE, 1983

المنتمية أبويا. ومن هنا تأتي أهمية "غشاء البكارة" كتعبير عن شرف المرأة، الذي هو شرف العائلة، وأهمية تحريم وتجريم الزنا".[1]

فالشرف بهذا المعني يعتبر عن مسؤولية جميع أفراد الأسرة على بقاء الفتاة بكرا حتى تتزوج.

أما الاحتشاء كقينة، "فهو يعنى فيما يعنى مجموعة من الإجراءات الوقائية الهادفة إلى الحفاظ على "الشرف"، ومن ذلك فصل الرجال على النساء فيزيقيا ومكانيا، وفرض مواصفات خاصة لزي وسلوك المرأة في اللحظات التي يستحيلها هذا الفصل".[2]

فالاحتشام أو الحياء، هو جملة من قواعد آداب السلوك التي ينبغي على المرأة احترامها والالتزام بها حفاظا على القيمة.

وترى أمال عبد الحميد محمد أن مفهوم الشرف يختلف بين الرجال والمرأة، "فبالنسبة للرجال ينسب إلى الرجولة، بمعنى أن الشرف عنده يتعلق بخصائص في الشخصية من كونه رجلا يتسم بالشجاعة، قوي البدن، ملتزم بالكلمة ولا يتلفظ بالألفاظ ذات مدلولات جنسية (...) وتتضمن الرجولة أن يكون حسن السمعة سواء في نطاق مجتمعه المحلي أو خارجه. ويعد الرجل الذي يغتصب امرأة رجلا غير شريف، حيث يتطلب الشرف كبح الشهوات الحيوانية ليرقى بها إلى السمو الأخلاقي ويرتبط مفهوم الشرف عند المرأة بمفهوم العفة إي ارتباطه بالمعنى الفيزيقي وهنا يبرز مفهوم العذرية، أي يجب على الفتاة أن تظل عذراء أو بكرا حين أن تتزوج".[3]

فالكاتبة تفرق بين شرف الرجل الذي يركز على خصائص معنوية يجب أن تتوفر في شخصيته، وبين شرف المرأة الذي ينهض على خاصية مورفولوجية يجب المحافظة عليها هي العذرية.

غير أن الفصل بين شرف الرجل وشرف المرأة يعد فصلا نظريا فقط، إذا علمنا أن شرف الرجل لا يقتصر على صفات الرجولة أو المروءة، بل يشمل أيضا مسؤوليته على الحفاظ والدفاع –إذا اقتضي الأمر– عن شرف أخته وامرأته وابنته، وهذا ما يصطلح عليه بالعرض، "فالرجل المغاربي يعتبران شرفه يكمن في عفة زوجته،

---

[1]– التركي, ثريا و رزيق,هدى, **تغير القيم في العائلة العربية**, سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التمية, رقم 21, عمان, ص 228.

[2]– التركي ورزيق، مرجع سابق، ص28

[3]– أمال عبد الحميد محمد، **القيم الاخلاقية للمرأة و المجتمع وجهة نظر علم الاجتماع**، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية 1998 ،ص 252.

أخواته وبناته، وأن سمعة الرجل ترتبط بسلوك النساء اللائي من تحت مسؤوليته، إلى درجة أن جريمة القتل تعتبر أمر مبررا، إذا لطخ هذا الشرف (النيف)."[1]

ويعتبر هذا الفصل شكليا أيضا، إذا أدركنا المدلول الاجتماعي – الثقافي للالتزام بقواعد الشرف. "فالأسرة الأكثر اندماجا هي الأكثر توفيرا للنسب، وحتى تكون قادرة على ذلك ينبغي عليها تجسيد القيم الاجتماعية بقوة وعلى رأسها قيمة الشرف. ولما كان الشرف لصيقا بالمرأة فإن التشديد على عفتها علته الحفاظ على اندماج الأسرة في المجتمع."[2]

ويأتي النسق الديني والقانوني معززين لمكانة هذه القيمة بين أفراد المجتمع، بل أن قيمة الشرف في ظل النسقين المذكورين تصبح تتمتع ببعد ديني وقانوني بالإضافة إلى بعدها الاجتماعي – الثقافي.

فالدين يحرم الزنا ويدعو أتباعه إلى التخلق بالحياء الذي منه غض البصر وإمساك اللسان عن النطق بالبذاءة...إلخ. أما القانون فهو أيضا يجرم الونا وهتك العرض، والاغتصاب، والأفعال المنافية للآداب ، عبر العديد من موارده.

وتعد قيمة الشرف مسئولة عن الكثير من العادات والتقاليد الشعبية ومنها:

- عادة تخويف الأنثى من القفز واللعب العنيف حتى لا تمزق غشاء بكارتها.
- عادة فصل الأنثى عن الذكر منذ سن مبكرة في اللعب والمرقد.
- عادة ختان البنات، لأن هذا يقلل من شهوتها الجنسية، ويعصمها من الوقوع في الخطأ، حسب المعتقد الشعبي.
- الحب أو المخاذنة قبل الزواج، يعد أمرا مستهجنا ومذموما في العرف الشعبي.
- التفضيلات في الزواج: تفضيل المرأة البكر على المرأة الثيب؛ التي ترملت أو طلقت.
- عادات وتقاليد وطقوس الزواج.

[1] -ADDI, Op.Cit , pp 44-45.

[2] – حمداوي محمد، **وضعية المرأة داخل الاسرة في المجتمع الجزائري التقليدي**، في انسانيات، عدد 10 جانفي–أفريل 2000 ، ص 24.

- جسد المرأة:

لفت أحد الباحثين الانتباه إلى الأهمية التي أصبح يتمتع بها موضوع "الجسد" في مجال الانثروبولوجيا فقال: "إن الأنثروبولوجيا أو علم "الأناسة" كما يقال، يكاد يستوعب اليوم دراسة كل ما يتعلق بالإنسان فكرا وأدبا وفنا واجتماعيا واقتصاديا وسياسة(...) يكاد يكون علم علوم الإنسان(...) ولعل دراسة الجسد الإنساني أصبحت من أبرز دراساته. فوجود الإنسان كما يقول لوبروتون(...) هو وجود الجسد، والجسد موجود في قلب العمل الفردي والاجتماعي، وهو ليس مجرد بنية مادية، بل هو قلب الرمزية الاجتماعية". [1]

فالجسد الإنساني لم يعد موضوع الأنثروبولوجيا الطبيعية (L'Anthropologie physique) فقط، ولكنه أصبح موضوعا للدراسة في الأنثروبولوجيا الثقافية (L'Anthropologie culturelle) أيضا، لأنه " موجود ثقافي فهو جزء من الثقافة ويلعب دورا في تحديد أدوار النساء، وادوار الرجال، كما أن الجسد الإنساني يخضع لضوابط اجتماعية."[2]

فيما يلي نحاول الوقوف على رمزية الجسد المرأة في الثقافة الشعبية من خلال الاختيار للزواج، طقس الحمام، طقس الحناء، وطقس ليلة الدخلة.

- الاختيار للزواج: يعتبر الاختيار الزواجي في الثقافة التقليدية مسألة جماعية تهم الجماعة العائلية، وليس مجرد مسألة فردية تخص الشخص المقبل على الزواج، ولهذه الغاية تسعى الأم لاختيار كنة لنفسها وزوجة لابنها، وغالبا ما تستعين في هذه المهمة بقريباتها أو جاراتها أو نساء متخصصات في الأمر (الخاطبات). وتختار المرأة غالبا لأنها من عائلة شريفة، حسنة السمعة، مطيعة، هادئة، حادقة وماهرة بالأعمال المنزلية ...إلخ. ويعتبر الحمام الشعبي المكان الأمثل لملاحظة هذه الصفات الجسمية.

وفي أثناء التفاوض على المهر، ترتفع أو تنزل مؤشرات المرأة في بورصة القيم تماشيا مع ما تتوفر عليه من هذه الصفات المعنوية والحسية المحببة، وهذا ما يوحي بفكرة شراء واقتناء المرأة.[3]

---

[1]– محمود أمين العالم، **أنثروبولوجيا الجسد والحداثة، في العربي**، العدد 440، يوليو 1995، ص 195.

[2]– سامية حسن الساعاتي، **علم اجتماع الأسرة: رؤية معاصرة لأهم قضاياها**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 217.

[3] : راجع –Zine–eddine ZEMOUR, « **Jeune fille,Famille et virginité** : Approche anthropologique de la tradition » , In Confluences Algérie, n°2 printemps, 2002 , p76.

- طقس الحمام: الحمام مكان للاغتسال والطهارة، أما الطقس المرتبط بهذا المكان فهو ذو طابع رمزي، تدخل من خلاله الفتاة عالم النساء الناضجات، ويتمثل هذا الطقس في "إزالة الشعر الخفيف المنتشر على وجه العروس وكذلك الشعر الذي فوق الشفة العليا، وتحت الإبطين، وعلى الساقين والذراعين، والعانة...[1]

ويستمد هذا الطقس رمزيته–حسب رأي دليلة أرزقي– من كون أن النساء المتزوجات هن فقط اللاتي لديهن الحق حسب المعتقد الشعبي في إزالة الشعر (لاسيما شعر العانة)، ثم أن المرأة المكلفة بهذه العملية، يشترط فيها أن تكون متزوجة وربة بيت.[2] ويسبق إجراء هذا الطق عادة يوم العرس بيوم أو يومين.

- طقس الحناء: يتم هذا الطقس عادة في الليلة التي تسبق ليلة الدخلة، ويتمثل في تخضيب يدي و/أو رجلي العروس بمسحوق الحناء الممزوج بالماء، وتكلف احدى قريبات العريس بالقيام بهذه المهمة، ويشترط في هذه الأخيرة أيضا أن تكون متزوجة وربة بيت.[3] وإذا كان "طقس الحمام" ذا طابع رمزي، فأن هذا الطقس يتخذ طابعا آخر هو الطابع الروحي، تحضر من خلاله المرأة لموعد عرسها.

ويترافق إجراء "طقس الحمام" و"طقس الحناء" في أغلب الأحيان بالزغاريد، والدعوات للعروسين بالسعادة الزوجية وكثرة الذرية.

- طقس ليلة الدخلة: أشار عادل فوزي إلى أ "طقس ليلة الدخلة" لم يكن في الأدبيات الأنثروبولوجية موضوع تساؤل خاص، وعولجت مسألة "ليلة الدخلة" فيها، كأي طقس يخضع لقواعد العادة، وكأن القيام به ليس له أي أثر على ما يعقبه من أحداث.[4]

وتقضي التقاليد–في الثقافة الشعبية– على العريس أن يدخل الحجرة التي خصصت له ولزوجته، ويفض غشاء بكارتها في أسرع وقت ممكن، ولا يخرج إلا ومعه "المحرمة" وعليه أثار الدم.

---

[1] سامية حسبن الساعاتي، مرجع سابق، ص 221.

[2] : راجع –Dalila AREZKI, **Sens et nom sens de la famille algérienne**, Paris, Publisud 2004, P37

[3] : راجع –Ibid , p 3.

[4] – Faouzi ADEL , « **La nuit de noces ou la vérité piégée** » , in Insanyat, n°4, Janvier Avril 1998, p3.

"ويلاحظ أنه منذ دخول العريس والعروس حجرتهما لإجراء هذه العملية تجتهد الواقفون على الباب الغرفة من أقارب العروسين هذا الضجيج لا تسمح صرخات العروس في أثناء فض بكارتها."[1]

والواقع أن هذا الطقس يشكل امتحانا حقيقيا لجميع الأطراف، فالرجل عليه أن يبرهن على فحولته، أما المرأة فيجب عليها أن تبرهن على عذريتها وشرفها، أمام أقاربهما، فهم كذلك معنيون، لأن النتيجة التي تتمخض عن لقاء العروسين، سوف تنعكس عليهم وعلى سمعتهم ومكانتهم في المجتمع المحلي، بالإيجاب أو السلب.

- تغير قيمة الشرف:

ربطت ثريا التركي وهدى زريق التغير في هذه القيمة بما طرأ على المجتمع من تغيرات في الوطن العربي على العموم فقالتا: "...فإن الصورة تختلف إلى حد ما في المجتمعات التي توسعت فيها نظم التعليم وخرجت فيها المرأة إلى العمل غير العائلي، ففي هذه المجتمعات نشأت إمكانية كبيرة للاختلاط بين الذكور والإناث، سواء في المؤسسة التعليمية أو العمل إو في وسائل المواصلات، أو حتى بعيدا عن هذه المجلات خاصة بالنسبة للبنات وفي كل المراحل العليا من التعليم وفي المدن الكبرى نسبيا"، لتقررا في الأخير: "إذا كانت قيمة الشرف مازالت تمثل قيمة مركزية في التنشئة الاجتماعية للمرأة فإن الاحتشام بمعنى إجراءات حماية الشرف قد طالة بعض التعديلات".[2]،

ويمكن أن نرصد التغير في هده القيمة في المجتمع الجزائري من خلال تغير الاتجاهات الخاصة بتمدرس الفتاة، وعمل المرأة.

ففي ضوء التحقيق المرسوم (MSF-CENEAP 2000) الذي أجراه المركز الوطني للدراسات والتحليل للسكان والتنمية (CENEAP)[3] تبين أن 87.6% من المستجوبين يرون أن الفتاة يجب إن تتابع دراستها العليا، و13% من هم فقط، يرون أنها لا يجب عليها أن تتجاوز الطور الثانوي.

إن السبب الرئيسي بالنسبة يرون ضرورة توقف الفتاة عند هذا الحد من التعليم يتمثل فب الزواج بـ .%60.7

[1]- سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 233.

[2]- التركي, ثريا و رزيق,هدى, **تغير القيم في العائلة العربية**, سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التمية, رقم 21, عمان, ص 29.

[3]- راجع: CENEAP, **Mutation des structures de la famille algérienne…** ; Op.Cit , p 64

أما بالنسبة للذين يؤيدون مواصلتهم للتعليم العالي، فيبررون رأيهم بضرورة تمكن الفتاة (Nécessité pour la fille de s'affirmer) بـ38%، وحصولها مستقبلا على عمل بـ38%.

وبخصوص حق المرأة في العمل –واستنادا إلى نفس التحقيق– فقد تبين أن هناك انطباعا إيجابيا حول هذا الموضوع، إذ أن نسبة كبيرة، أي 85.5% من المستجوبين أيدت هذا الحق، أما أهم الأسباب التي طرحها أولئك الذين يعارضون حق المرأة في العمل، فجاءت كالتالي:

واجب المرأة في تأسيس أسرة وتتكرس لها بـ60.5%، بعد مكان العمل عن المنزل بـ4.1%، الأعمال المنزلية بـ27.3%.

أما التحفضات بشأن عمل المرأة المأجور، فجاءت نسبها على النحو التالي: صعوبة العمل بـ59%، معارضة الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل بـ14.4%، لا يجب قيامها ببعض الأعمال بـ24.6%.

ويلاحظ من خلال ذات التحقيق أيضا، أن الموقف من عمل المرأة يختلف بحسب كونها بنتا، أختا، أو أما، فبنسبة 84.2% من الآراء أيدت عمل البنت، و72% عمل الأخت، فيما 51% من الآراء عارضت عمل الزوجة، و66.3% عمل الأم.

من خلال هذه النتائج يتضح أن اتجاها لإيجابيا نحو ضرورة تعليم الفتاة وولوجها التعليم العالي، وضرورة التحاقها بسوق الشغل. وتعتبر هذه الاتجاهات جديدة، إذا ما قورنت بما كانت سائدا في الماضي القريب، من مواقف تستهجن تعليم الفتاة بعد سن البلوغ، وتستهجن كذلك عمل المرأة، وترى فيهما تهديدا لقيمة الشرف.

ويمكن ملاحظة بعض الانحرافات عن القيمة، من خلال ممارسة بعض العادات والطقوس المتصلة بها. وهذا ما قام به فعلا عادل فوزي من خلال تحقيق أجراه في إطار أطروحة دكتوراه [1]، على عينة مشكلة من 87 حالة، موزعة على الشكل التالي: 32 إطارا، 12 تقنيا، 35 عاملا، 04 تجار صغار، و04 غير ناشطين.

إن أهم ملاحظة توصل إليها عادل فوزي، هي النسبة الكبيرة للإطارات الذين لم يمارسوا طقس "ليلة الدخلة"، أي 17 من بين 32 حالة. ويستخلص الباحث من هذه الانحرافات: "تصور تغيرات في إدراك ممارسة تريدها الإطارات ذات طابع شخصي بعيدة عن أي برهنة أمام العيان". [2]

[1]– راجع : ADEL , Op.Cit

[2]– أنظر : ADEL , Op.Cit, p 21.

إن قيمة الشرف، ورغم الانحرافات والتهديدات الواقعة عليها، تظل قيمة محورية في النسق الثقافي القيمي، وفي التنشئة الاجتماعية للمرأة والرجل، وما تزال المحافظة على الشرف شرطا أساسيا للالتزام في الزواج.[1]

2.3 قيمة الجماعة:

- تعريفها:

الجماعية أو الاتجاه الأسري (Familisme) في مقابل الاتجاه أو النزعة الفردية (Individualisme) يمكن تعريفها على أنها "شعور أعضاء الأسرة بالوحدة والتكامل التام مع بعضهم البعض في العمل، بحيث يصبح ناتج العمل ملكا شائعا للأسرة. فضلا عن رغبة أعضائها في مساعدة بعضهم البعض في مواجهة الآخرين، كما يشير إلى اهتمام أعضاء الأسرة وحرصهم على دوام وبقاء الأسرة ككل بغض النظر عن المصالح والاهتمامات الفردية".

فهذا التعريف ينطبق تمام على الأسرة الجزائرية التقليدية أو "العائلة"، فهناك الشعور بالوحدة والتكامل في العمل، أي علاقات الالتزام والاعتماد المتبادل، وهناك تكاتف وتماسك أفراد الأسرة في مواجهة أي خطر خارجي، بالإضافة إلى انصهار الفرد ومصالحة في قلب الجماعة ومصالحها، ويمكن تعريف الجماعية أيضا على أنها " ...نمط من الشعور والروابط الوثيقة داخل جماعة الأسرة وما تربطه بها من جماعات قرابية ويجعل مصالح الأسرة وأهدافها في مستوى من الأهمية والأولوية يفوق المصالح والأهداف الفردية، ويمتاز هذا الشعور بخصائص النتماء إلى جماعة الأسرة وتكامل أوجه نشاطها لتحقيق أغراض عامة، والمحافظة على الوئام بين الأعضاء والوحدات القرابية الفرعية وعلى العلاقات الوثيقة بينهم سواء في الداخل أو الخارج بين الجماعات القرابية الأخرى. [2]

فهذا التعريف لا يختلف عن سابقه ولكنه ويوسع من دائرة هذا الشعور والتضامن، لتشمل الوحدات الفرعية في النسق القرابي.

وماذا عن الفردية (Individualisme) ؟

---

[1]- هذا ما أكدته أيضا الدراسة التي قامت بها زهرة عباسي حول أسباب طلاق في الأسرة الجزائرية المعاصرة. أنظر:
Zohra ABASSI, **La demande du divorce dans la famille algérienne contemporaine**, Alger, OPU, 2005, p 24.

[2]- عبد العاطي وأخرون،**علم اجتماع الأسرة، الاسكندرية**، دار المعرفة الجامعية 1999، ص 119.

يمكن اعتبار الفردية خاصية مميزة للمجتمعات الصناعية الحديثة، بحيث "يعتبر الفرد الوحدة المرجعية الأساسية، سواء بالنسبة إلية بالذات أو بالنسبة للمجتمع. إن الفرد هو الذي يقرر مهنته ويختار قرينة. وهو يتحمل "بحرية تامة" مسؤولية معتقداته وآرائه. كما أن استقلاله الذاتي أكبر مما هو عليه في المجتمعات التقليدية"[1]

وربط دور كايم نشوء هذه الظاهرة بتقسيم العمل، إذا اعتقد "بأن نظام تقسيم العمل الذي يعتمده المجتمع هو أساس تمييزه بالطابع الفردي، وهذا الطابع لا يلبث أن يتطور ويدخل في نفسية الفرد بحيث يزيد حرياته ويحفظ حقوقه، وهنا يظهر القانون الفردي الذي يدافع عن الحريات الفردية ويحميها، وهذا كله يؤدي إلى وجود مجتمع يعتقد بغيات تتعلق بكرامة الفرد واستقلاله وحمايته."[2]

وترجع ثريا التركي وهدى زريق قلة الدراسات حول قيمة الفردية في الوطن العربي إلى "الحداثة النسبية لها كقيمة اجتماعية وإلى عدم اكتمال نتائجها وتفاوتها من مجال اجتماعي إلى آخر ومن قطر عربي إلى آخر."[3]

- تغير قيمة الجماعية:

هل تخلت الأسرة الجزائرية على قيم التضامن الأسري جراء اعتراف المجتمع بالكينونة الفردية، وجراء تنامي المشاعر الفردية و الأنانية؟

وتسعى في ما يلي إلى توضيح بعض تغيرات هذه القيمة من خلال التجمع الأسرى (Groupement familiale) أولا، ثم من خلال تبادل المساعدات ثانيا، وهذا اعتمادا على نتائج بعض التحقيقات الحديثة نسبيا.

- التجمع الأسري: يعني التجمع الأسري الإقامة في وحدة سكنية واحدة أو في وحدات سكنية متفرقة ولكنها متجاورة. ويعبر التجمع الأسري عن رغبة الأسر التي تعتمد إلى هذه الإستراتيجية، في التعاون وتبادل المصالح والمساعدات.

[1]– ميتشيل دينكن، **معجم علم الاجتماع ترجمة و مراجعة احسان محمد الحسن**، ط2 ، بيروت ، دار الطليعة مارس 1986 ص 123

[2]– بودون وريمو و بوركيو، فرانسو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1986 ص 414.

[3]- التركي, ثريا و رزيق,هدى, **تغير القيم في العائلة العربية**, سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التمية, رقم 21, عمان,ص 26.

ولقد أظهرت التحقيق المرسوم (MSF-CENEAP 2000)[1] أن نسبة 76% من الاسرة الجزائرية المعنية أكدت تمسكها بالتجمع الأسري، بينما عارضته 23.4% من الأسر.

وبالنسبة للأسر المؤيدة، جاءت الرغبة في العيش في أحضان الأسرة الكبيرة على رأس الأسباب بـ69.7%، ثم الحاجة الماسة للتكافل الاجتماعي والتضامن الأسري بـ22.4%، وفي الأخير وجوب الحفاظ على هيبة وسلطة رب الأسرة بـ7.5%.

أما بالنسبة للأسر المعارضة لهذا الاتجاه، فإن الرغبة في الاستقلال أتت في مقدمة الاسباب بـ70.5%، ثم الرغبة في تسيير الموارد والميزانية بصورة مستقلة وخاصة، ليليها في الأخير الحاجة في العيش بطريقة مغايرة وبنمط حياة مختلف عن الآباء والأجداد.

ويمكننا أن نستخلص من خلال نتائج هذا التحقيق، أن هناك ميلا لبعض الأفراد والأسر في الاستقلال والعيش بطريقة مختلفة وبعيدا عن الأهل، وبالرغم من أن النسبة المئوية لهذا الاتجاه تبقي ضئيلة مقارنة بالاتجاه الذي يتمسك بالتجمع الاسري. ويمكن تفسير النسبة العالية لهذا الاتجاه الأخير بأسباب تقليدية تتعلق من جهة، باستمرار القيم التقليدية، وأسباب أخرى حديثة مرتبطة بالأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد والتي تتجلى خاصة في تدني مستوى المعيشة.

- المساعدات المتبادلة: من خلال تحقيق آخر أجراه المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية(CENEAP)[2] تبين أن نسبة طلب المساعدة تزداد في الوسط الحضري مقارنة بالوسط الريفي،62.51% مقابل 37.43 % و هذا في جميع أصناف المساعدات (قرض، هبات، مشاركة)
  - أن هناك تناسبا عكسيا بين مستوى الدخل و طلب المساعدة العينية.
  - ليس للسن أي أثار على طلب المساعدة، فبالنسبة للأباء أو الأبناء يأتي القرض على رأس المساعدات المطلوبة ب 65.80%، ثم الهبات ب 21.58 %، و أخيرا المشاركة ب 12.62 %.

و بالنسبة للاراء حول تراجع أو عدم تراجع مستوى المساعدة المالية، فإن 20.45 % من المستجوبين أكدو أنها تراجعت كثيرا، فيما 20.94% رأو أنها تراجعت قليلا، و أخيرا 13.64% صرحوا أنها تراجعت قليلا جدا، و في الختام 11.54 % رأو أنها لم تتراجع أبدا.

---

[1] – راجع: CENEAP, **Mutation des structures de la famille algérienne...** ; Op.Cit , p6

[2] A..MOKADDEM، LES EFFET DU PROGRAMME D'ajustement stucturel sur les ménages algériens in REVUE CENEAP، n 15 Décembre 1999.

و يخلص التحقيق إلى أن " التضامن الاسري لا يزال حاضرا بقوة في المجتمع، و لكن هذا لا ينفي أنه تطور على المستوى الكمي و الكيفي. أي أن تبادل المساعدات و التضامن الأسري أصبحت تميزه ظاهرة القرض، خاصة ما تعلق بالمال"[1].

فالاسرة الجزائرية ما تزال متمسكة بقيمة الجماعية، لكنها بدلت طريقة استجابتها لها, حسب الظروف الاجتماعية الجديدة التي طرأت على المجتمع .

4. القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري بين التأصيل و التحديث :

نحن كأفراد إجتماعيين جزائريين نتأثر دوما بما يدور حولنا في مجتمعنا، و هذا نتيجة للتحولا التي عرفها المجتمع الجزائري و مازال يعرفها لحد الان، فإذا سلطنا الضوء على مسألة القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري و تحولها من قيم أصلية إلى قيم حديثة وليدة إفرازات التطور على كل المستويات حتى في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري فمن الأجدر و الأسلم منهجيا أن نحلل تغير و تطور القيم الاجتماعية للمجتمع من قبل الإحتلال إلى المرحلة المعاصرة، حيث شهد المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الفتح الإسلامي الذي ساهم بقدر بقدير كبير في بناء الشخصية الجزائرية و تقويم عناصرها، حيث تأصل الإسلام بقيمه الراقية في هاته الشخصية و عمل المجتمع الجزائري على تمجيد الإسلام بتطبيق تعاليمه و نشر مبادئه و قيمه، لأن" أهمية الدين الإجتماعية تمكن الأفراد من التأثير في المجتمع لإحداث التغيير الذي يخدم المصلحة العامة"[2]

فبرزت حضارة راقية و منسجمة في جانبيها المادي و المعنوي حيث أجمعت المصادر على أن نسبة الامية في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني كانت ضعيفة، و قيل " إن الثقافة كانت مزدهرة نسبيا قبل دخول الفرنسيين للجزائر عام 1246 هـ/1830 م ، على الرغم من تخلف العرب في مجال الحضارة"[3].

صمدت هذه الصحوة لفترة معتبرة من الزمن امتدت الى قرون عديدة نهاية الحكم العثماني للجزائر،حيث ظهرت بعض التجاوزات على هذه المنظومة القيمية تمثلت في انتشار الشعوذة و الدروشة و الصوفية السلبية كقيم منافية لقيم الاسلام و الشخصية الوطنية، زيادة على انتشار التعليم بصورة سطحية مصحورة في حفظ الشروح و تكرارها و عدم الاجتهاد في انتاج الكتب و التعمق في العلوم، و هو ما ال في النهاية بالجو الثقافي في الجزائر

[1] MOKADDEM OPCIT. P 71

[2] ثريا التيجاني، **القيم الاجتماعية و التلفزيون في المجتمع الجزائري** ،دار الهدى، عين امليلة الجزائر، 2011 ،ص 86

[3] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري و فعالتيه في العهد العثماني 1519-1830**، دار الكتاب العربي، الجزائر،2009،ص 459

الى السلبية، لكن هذا لا يمنع من القول بان الاطار العام للمنظومة القيمية في المجتمع الجزائري له عادات و تقاليد و مبادئ لم تتأثر بهذه التجاوزات حيث بقيت قيم الاحترام، الولاء للجماعة و الغيرة على الوطن " ان الجزائريين رغم كل هذا كانوا يشعرون شعورا واضحا و بحكم الفطرة انهم يؤلفون كيانا قوميا و انه لا بد من اليقضة دائما من اجل الدفاع عن وطنهم, و كيف لا يشعرون بذلك و قدر ربطت بينهم و اواصر كثيرة و الام و امال مشتركة و ارض ذات حدود واضحة، و كيف لا يشعرون بذلك و هم دائما في حالة استنفار لمواجهة الخطر الداهم من اوروبا."[1]

أما في مرحلة الإستعمار فكان للجزائر حلقة من حلقات الصراع بين الطن الاسلامي و الدول الغربية، لكن الذي لا شك فيه ان الغزو الاوروبي للجزائر شكلا و مضمونا يختلف عن الغزو له في باقي أجزاء الوطن العربي ذلك ان سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر لم تكن تهدف لفرض سيطرة سياسية فحسب أو حتى اقتصادية إنما كانت تهدف إلى فرض سيطرة فكرية و ثقافية " شن الاستعمار حربا حقيقية شارك فيها المعلم الفرنسي و الكاتب و السياسي و الاداري و الضابط و المستوطن و رجال الدين و الكنيسة و المدرسة و الادارة"[2].

إذا كان هدف الاستعمار طمس قيمنا الفكرية و الاجتماعية و التقليل من شأنها، و بالفعل فقد استطاع أن يفرض نفسه في الجزائر الى حد ما يثبت أقدامه و يسير إلى أبعد الحدود في الطريق الذي تخطاه ثقافيا، سياسيا و اجتماعيا " فكان ان طعن الشخصية الجزائرية في الصميم و اصبح الصراع بين الشعب الجزائري و الاستعمار الأوروبي الاستيطاني يتعدى حدود الصراع السياسي و العسكري إلى صراع ضد العوامل المناهضة للشخصية الوطنية[3]".

حيث حاول المستعمر ضرب منظومة القيم الاجتماعية في الجزائر عن طريق اقامة مدارس علمانية مارست التعليم الالحادي حيث لقن التعليم العلماني ابناء الجزائر الافكار و الفلسفات الالحادية و المادية التي تحارب المبادئ الاسلامية من خلال الكتب و المحاضرات التي وضعها المستشرقون و المبشرون[4]، و في هذا الصدد قال المبشرين " يجب أن نشجع إنشاء المدارس العلمانية على النمط الاوروبي لزعزعة اعتقاد المسلمين بدينهم و القران حيث يدرسون لكتب الغربية و يتعلمون اللغات الاجنبية"[5]، إذا لا تختلف المدارس العلمانية كثيرا أهدافها

[1] مصطفى بوتقنوشت،ترجمة: حنفي بن عيسى، **الجزائرالأمة المجتمع**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983،ص 08

[2] عبد الله شريط ،**الايديولوجيا و قضايا التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1981، ص 52

[3] محمد السويدي ،**مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1980 ،ص32

[4] عمر فروخ، **التبشير الاستعماري في البلاد العربية**، بيروت، لبنان ،1953، ص 36

[5] جلال العالم ،**قادة الغرب يقولون دمروا الاسلام و أيدو أهله**، دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر،1980 ، ص 40-41

العريضة عن أهداف المدارس التبشيرية فكل منها يهدف الى طمس القيم الاجتماعية و الثقافية و الاخلاقية للمجتمع الجزائري بنشر افكار مغالطة و تاريخ خاطئ حول المجتمعات الاسلامية و الاسلام حيث وصفوه بأنه "مظهر من مظاهر العصور الوسطى هذه العصور التي تمثل بالنسبة للتلاميذ عصر الانحطاط و التخلف[1]"، حيث أدرك المستعمر انه لن تتم زعزعة القيم الاجتماعية و الثقافية الجزائرية إلا إذا أبعدت اللغة العربية و القرأن و الثقافة الجزائرية عن ميدان التعليم بكل الوسائل و فرضت في المقابل اللغة الفرنسية كلغة حية أساسية في جميع الميادين، فعندما تنتقل لغة ما الى امة اخرى ينتقل معها التأثر بثقافة تلك اللغة و عاداتها و معطياتها و مفاهيمها عن الحياة و هذا ما يسمى بالغزو الثقافي عن طريق اللغة و أصبحت اللغة العربية في مجتمعها و كانت لسياسة الفرنسية هذه وجه اخر يتمثل في تشجيع اللهجات المحلية و من ثمة القضاء نهائيا على وحدة اللغة العربية و منها الثقافة الجزائرية حيث " شجع الاحتلال الحديث اللهجات البربرية لكي تحل الى جانب اللغة الفرنسية محل اللغة العربية[2]" و إمتد هذا التشجيع الى ظهور العرقية و الجهوية بين الجزائريين و بذلك انتشار القيم السلبية.

إن معرفة الظواهر الاجتماعية و حالة المجتمع تتطلب من الباحث السوسيولوجي التفيد بنوع من الموضوعية و الابتعاد عن الاحكام المعيارية، غهو ليس مطالبا بالحكم على ظاهرة ما على انها جيدة او سيئة و انما الكشف عن الاسباب و العلل التي أدت إلى ظهور هذه الظاهرة، فالسوسيولوجيا هي دراسة الواقع كما هو ليس كما يجب أن يكون،[3] و من هذا المنطلق يمكن إعادة تأسيس المنظومة القيمية في المجتمع الجزائري، و الحد من التدهور و الانحلال القيمي الموجود في المجتمع، عن طريق مجالات الحياة الإجتماعية المختلفة (الأسرة وسائل الاعلام، مؤسسات التنشئة الاجتماعية) ، لما تمارسه هذه الاخيرة من تأثيرات قوية على قيم و معايير الافراد داخل المجتمع، و أن المجتمع الجزائري له من الامكانيات و المقومات الاجتماعية و الثقافية ما تجعل لديه قابلية اجتماعية ثقافية للنماء " التي تشرح لنا كيف تحافظ أنماط الحياة على بقائها و كيف تفشل في ذلك"[4]، لأن الأسرة تساهم مساهمة وظيفية تجاه النسق القيمي من خلال ما يحدده هذا الاخير من التزامات و معايير يفرضها على افراد الأسرة، لأن الوظيفة الكامنة لذلك الالتزام بنسق القيم من قبل الأعضاء هي زيادة

---

[1] A.CLOUDE :L'ALGéRIE:politique et socitété.P.N.O.S Paris 1974.

[2] رابح تركي ،**أصول التربية و التعليم**، ط 3 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،1990 ،ص 78

[3] مراد مولاي الحاج ،**المجتمع الجزائري و البحث السوسيولوجي** ،مقال في كتاب علم الاجتماع و المجتمع في الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 133

[4] ميشيل تومبسون و اخرون ترجمة علي سيد الصاوي، **نظرية الثقافة المجلس الوطني للثقافة و الاعلام** ،سلسلة عالم المعرفة عدد 223، الكويت، 1997، ص 30

درجة التماسك داخل النسق الأسري و في هذا الصدد تضيف سناء الخولي " بأن الأسرة تصبح أصغر وحده اجتماعية مسؤولة على المحافظة على نسق القيم "[1]، كما يكتسب الفرد نسق القيم من الجماعة التي يعيش فيها و ينتمي اليها بفعل الخبرة المباشرة و الاحتكاك الدائم أي بتأثير عملية التنشئة الاجتماعية.

ينطبق هذا على الاسرة الجزائرية لانها تسعى إلى المحافظة على نسقها القيمي و ما يحدده من معايير و التزامات يفرضها على أفرادها، لذلك فمن الاخلاق و العادات ما تجذرت في ثقافة الأسرة الجزائرية منذ القديم و بقيت في اللاشعور الجماعي بفعل إعادة إنتاج الموروثات الثقافية الشعبية التي تكلم عنها عبد الوهاب المسيري حين قال: " إن موضوع الثقافة الشعبية لا يندرج تحت أي تخصص محدد بل لابد أن يضل مجالا مفتوح يسهم فيه كل المتهمين بحاضر بلدهم و مستقبله و بنوعية الحياة فيه"[2]،و يتوقف عليها التماسك العائلي و السمعة للعائلة و السمعة للعائلة و للمرأة دور محدد في إطار هذه المبادئ الأساسية و لابد أن تقوم بهذا الدور، لأن " القيم تؤثر تأثيرا مباشرا على مضمون الأدوار الإجتماعية و التفاعل الإجتماعي، و هذا يتطلب النظر إليها بإعتبارها أكثر أهمية من غيرها من التغيرات"[3].

بناءا على التغيرات التي فرضتها التحولات الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع الجزائري و التي عرفت تسارعا كبيرا خلال العشر سنوات الاخيرة بالإضافة الى افرازات العولمة الثقافية، ظهر انتشار الاسرة النووية التي تكتفي في تركيبتها بالاب و الام و الابناء و تقلص دور الجد في احتلال مكانة القائد الروحي للجماعة العائلية، و اصبح الاب هو الذي يقوم بهذا بدور خاصة في المناطق الحضرية، و بفعل عوامل التحضر و التصنيع و خروج المرأة الى ميدان العمل اصبح الزوجان يتمتعان بالحرية الكاملة، و اصبحت المرأة تحتل مكانة مرموقة سواء داخل البيت أو خارجه ، و هي عوامل كافية لحدوث التحول القيمي في البناء الاسري في الجزائر من قيم اجتماعية اصيلة الى قيم اجتماعية حديثة من جهة وظهرت قيم لم يكن من الممكن تصورها قبل اليوم و اندثرت أخرى و كأنها لم تكن من جهة أخرى و لهذا "فإن الفرد الذي نجح في صياغة منظومات قيم تقليدية ساعدته على التوجه في المجتمع و العالم خلال قرون يستطيع ان يعيد بناء هذه المنظومات الثقافية على شرط أن يتجاوز الأطر التقليدية التي صيغت من أجلها، و أن يعيد النظر إلى واقع المجتمعات من منظورات عالمية أيضا[4]"، لأن الدين و اللغة و الأرض و الموروثات الثقافية التقليدية و المنتجات العقلانية الأخرى الخاصة

[1] سناء خولي، **الزواج و العلاقات الأسرية**، ط3، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1983، ص 125

[2] عبد الوهاب المسيري: **دراسات معرفية في الحداثة الغربية**، ط 1 مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2006، ص 309

[3] عبد الله الخريجي ،**التغير الاجتماعي و الثقافي**، ط 01، دار رامتان للنشر ، جدة السعودية، 1983، ص 140-141

[4] سعيد اللاوندي، **بدائل العولمة** ،ط 02 ، دار نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2002 ، ص167.

بالمجتمع الجزائري بالإضافة إلى مؤسسات الاجتماعية هي كفيلة بمرافقة و مسايرة حركة النسق القيمي للمجتمع و تكييفه وفق التطورات الحاصلة على مختلف الأبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري لكي " نرسم حدودا معقولة للحرية و نحفظها من الانحراف، أو نحفظها من التحول الى الفوضوية،[1] " لأنه وببساطة المجتمع الجزائري له القدرة على التكيف على حد قول المهدي المنجرة : " إن تاريخ يظهر لنا من جديد أن الحضارات المتوسطية قاومت و باستمرار التأثيرات الخارجية و نستطيع دائما أن نحافظ على منظومة قيمنا بعد ركود ثقافي"[2].

5. القيم الاجتماعية و التخطيط العائلي :

تعد القيم الاجتماعية من اهم العوامل المؤثرة في عملية التخطيط العائلي لمختلف المجتمعات، لان القيم الاجتماعية هي التي تؤثر في ممارسات و علاقات الافراد في المجتمع و لكن القيم تنطوي على معتقدات و مفاهيم تابعة لها تتعلق بالتخطيط العائلي و تجعل الانسان يقيم و لا يقيم الانجاب، فمن الأفكار و المعتقدات و االمفاهيم التي تجعل الفرد يقيم الانجاب هو أن الإنجاب يساعد على إستمرارية و إمتداد العائلة، و أن الإنجاب هو مصدر للثروة و الثراء الذي تقتنع منه الأسرة و كلما زاد عدد أبناء الأسرة زادت الأيدي العاملة التي تستطيع أن تكسب موارد العيش الأسرة, و كلما تقلص عدد أفراد الأسرة بسبب قلة الإنجاب قل عدد الأفراد المسؤولين عن كسب موارد العيش للأسرة، و هكذا تحرص العائلة و لا سيما إذا كانت ريفية على إنجاب أكبر عدد من الأطفال لأن الإنجاب يزيد من حجم القوى العاملة و يمكن الأسرة من تحسبن أوضاعها الإقتصادية و المعيشية، وزيادة الإنجاب لها فائدة أخرى و هي أنها تعطي القوة للعائلة على الدفاع عن مصالحها و عن أفرادها و أموالها، فكلما كان عدد أفراد العائلة كبيرا كانت العائلة قوية في الدفاع عن ممتلكاتها و أفرادها و شرفها ضد المعتدين و هناك فائدة أخرى للزيادة من الإنجاب هي الحصول على درجة راقية من الإحترام و التقدير من طرف الأخرين بسبب كبر حجم العائلة و قوتها و مكانتها الإقتصادية.

هذه هي الأراء الإيجابية التي يحملها بعض الناس عن الإنجاب[3]، و لكن في الوقت ذاته هناك أفراد يحملون أفكارا و معتقدات سلبية تجاه الإنجاب منها أن الإنجاب يستهلك موارد الأسرة و لاسيما في بداية نشأة الأطفال و يستهلك في الوقت نفسه الحالة الصحة الأبوين و يحتاج إلى جهود مكثفة لتربية الابناء و توجيههم الوجهة

[1] صموئيل حبيب، **افكار في القيم**، دار الثقافة، مصر ،2001 ص 101

[2] المهدي المنجرة ،**قيمة القيم**، ط 04، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب ، 2008، ص 33

[3] أيكه هولتكرانس، ترجمة محمد الجوهري و حسن الشامي ، **قاموس مصطلحات الأثنولوجيا و الفولكلور**، دار المعارف القاهرة مصر، 1972 ،ص 61

الصحيحة، فضلا عن أن الإنجاب يقيد الحريات الأبوين و لاسيما الأم بحيث تقضي جل أوقاتها في الرعاية و التربية و لا يكون لديها المتسع من الوقت في الإهتمام بنفسها أو شؤونها الذاتية، فهي لا تمارس الأنشطة الترويحة و لا توازن بين أوقات العمل و أوقات الفراغ لأن وقتها يذهب إلى أطفالها و ليس لها و لا إلى زوجها، و هذا قد يسيء إلى العلاقة الزوجية، لأن المرأة التي لا تهتم بزوجها بقدر ما تهتم بأطفالها[1]، لذلك فإن هناك عددا كبيرا من الناس يمليون إلى تنظيم الأسرة ضمن إطار التخطيط العائلي.

لذلك فإن الأفراد ينقسمون إلى قسمين من حيث القيم الإجتماعية التي يحملونها إتجاه السلةك الإنجابي فهناك البعض يحبذون الإنجاب لأنهم يعتقدون بأنه ينطوي على سلبيات تعكر صفو حياتهم الاجتماعية، ولكن لو حللنا قيم الإنجاب إلى عناصرها الأولية لوجدنا أنها تنطوي على ثلاثة عناصر رئيسية و هي :

- المعتقدات و الاراء و المفاهيم و الوعي و الادراك
- الشعور و الاحساس
- الممارسة و السلوك [2].

إن هذه العناصر الثلاثة يكون بعضها مترابطا ببعض، فإذا كانت المعتقدات و الأفكار و الأراء نحو الإنجاب ايجابية أي أن الفرد يعتقد بأن الإنجاب فيه الكثير من المحاسن و الفوائد فإن شعوره و أحاسسيه نحو الإنجاب يكون إيجابيا أي يقول إنه يحب الإنجاب و يتمناته و يريد عددا كبيرا من الأطفال .

إذن هناك علاقة بين المعتقد و الإحساس إذا كان نحو الإنجاب إيجابيا فإن الإحساس أو الشعور يكون إيجابيا و العكس صحيح إذا كان المعتقد نحو الإنجاب سلبيا فإذا كان المعتقد سلبيا نحو الإنجاب فإن الإحساس يكون سلبيا أي أن الفرد يشعر بأنه يكره الإنجاب و لا يريد الذرية لأنها تعكر طبيعة حياته الاجتماعية، و عندما يكون الإحساس إيجابيا نحو الإنجاب فإن الممارسة أو السلوك يكون إيجابيا أيضا، فعندما يريد الفرد الإنجاب فإنه يمضي قدما نحو الإنجاب أي أن سلوكه و ممارسته تكون إيجابية أيضا فيما يتعلق بالإنجاب أي يقوم بإنجاب الأطفال و لا يتردد عن ذلك لأن معتقداته نحو الإنجاب و أحاسسيه إيجابية لذا يكون سلوكه إيجابيا نحو الإنجاب، أما إذا كان الإحساس نحو الإنجاب سلبيا أي ان الفرد لا يريد الإنجاب الذرية فإن سلوكه نحو

[1] John rosenfeld the marriage and family reader scott foreman and co 1982 p 143

[2] Krech and crutchfield individual in society new york 1972 p 125

الإنجاب يكون سلبيا أي يتجنب إنجاب الأطفال و يبلغ زوجته بذلك و يتعاون معها على تجنب الإنجاب و هنا لا تنجب الأسرة الأطفال و ذلك عن طريق تنظيم النسل [1].

هكذا نلاحظ أن هناك علاقة متفاعلة بين المعتقدات و الأحاسيس و الممارسات فيما يتعلق بالإنجاب، إذ أن تحليلنا للقيم الإجتماعية إلى ثلاثة عناصر هي المعتقدات و الإحساس و الممارسات التي تكون مترابطة و متفاعلة بعضها مع بعض و لكن أهم هذه العناصر هي المعتقدات التي تؤثر في الأحاسيس تؤثر في الممارسات و السلوك .

نستنتج مما سبق أن القيم الاجتماعية التي يحملها الأفراد تؤدي دورها المؤثر في تحديد معالم التخطيط العائلي، ذلك أن سلوك الفرد يتأثر بالقيم التي يحملها، و السلوك الإنجابي هو نمط من أنماط السلوك الإجتماعي الذي يتحلى به الفرد في حياته العامة و الخاصة، و تعد القيم المحرك الأساس للسلوك الإنجابي، فإذا كانت القيم التي يؤمن بها المجتمع إيجابية نحو إنجاب الذرية و تربية الأبناء و تكوين عائلة كبيرة فإن الأفراد يمضون قدما نحو الإنجاب سلبية أي أنهم لا يريدون الذرية و يميلون إلى تنظيم الأسرة، فإن هذا لا يشجعهم على الإنجاب و من ثم يكون حجم الأسر صغيرا، لأن القيم الإجتماعية تتأثر بمنظومة من العوامل الموضوعية و الذاتية فالقيم تتأثر مثلا بدرجة الثقافة و التربية و التعليم التي يتمتع بها الفرد و تتأثر بأحواله المعيشية و الإقتصادية ، و تتأثر بطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه و تتأثر بدرجة تمسكه بالدين و العقيدة التي يؤمن بها، و تتأثر بوسائل الإعلام الجماهيرية كما تتأثر أيضا بطبيعة التنشئة الإجتماعية التي تلقوها عبر حياتهم، و طبيعة الجماعات المرجعية التي ينتمون إليها و يتفاعلون معها و هكذا تؤدي القيم الإجتماعية دورها الفاعل في السلوك الإنجابي للفرد نحو التخطيط العائلي .

[1] احسان محمد الحسن، **العائلة و القرابة و الزواج**، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1986، ص 173

خلاصة الفصل :

ناقشنا في هذا الفصل الاخير طبيعة القيم في المجتمع التقليدي، و في المجتمع الجزائري الانتقالي، و ركزنا على تحولات بعض القيم الأسرية المحورية، و توصلنا إلى النتائج الاتية:

- للقيم مكانة هامة في العلوم الاجتماعية، اذ شكل الاهتمام بها سمة من سمات الاعمال الكلاسيكية في علم الاجتماع، و يختلف معنى القيم عن معنى الافكار و الايديولوجيا. و للقيم مصادر تشتق منها، كما يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع, و لها خصائص ووظائف، كما أن لها علاقة بالعادات الاجتماعية .
- ان لمنظومة القيم علاقة بعوامل و منظومات أخرى كالمنظومة الاقتصادية، السياسة، و الاجتماعية، و ان اي تغير يحصل في هذه المنظومات يؤثر في منظومة القيم، و هذا ما يفسر تحولات التي حدثت في القيم في إطار التحديث، او كما تحدث الان في ضل العولمة. و يتوقع العلماء مستقبلا مزيدا من التحول في القيم جراء العولمة .
- شكلت نعرة و الشجاعة و الكرم اهم القيم القبلية و العشائرية، كما شكلت الطاعة و الجماعية و الشرف أهم القيم العائلية في الثقافة الجزائرية التقليدية، و تسيطر الان "الازدواجية" على الهيكل السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي، و على كافة مظاهر الثقافة في المجتمع الجزائري الانتقالي. و يشهد هذا الاخير، عدة مشكلات أهمها، المشكلة الأخلاقية، المشكلة النفسية و مشكلة الهوية.
- من خلال تحليل بعض القيم الاسرية المحورية أي قيمتي الشرف و الجماعية، تبين أن الأسرة الجزائرية، لا تزال متمسكة بهاتين القيمتين الاجتماعيتين، و إن كان هذا لا ينفي ما أصابهما من تغيرات في طريقة و درجة تمثلهما .

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية لعينة من الاسر بحي 830 مسكن بولاية بسكرة

I الجانب المنهجي للدراسة

1.منهج الدراسة

2.أدوات جمع البيانات

3.مجالات الدراسة

4.اساليب المعالجة الإحصائية

II تحليل نتائج الدراسة الميدانية

1.تفريغ البيانات و تحليلها

2.تحليل الفرضيات

الخاتمة

إقتراحات

قائمة المراجع

الملاحق

مقدمة الفصل :

إن إجراء الدراسة الميدانية يتطلب من البلاحث إختيار المنهج المناسب للدراسة من خلال طبيعة الموضوع المدروس، و المنهج يشير إلى الكيفية التي يتبعها الباحث لدراسة مشكلة الموضوع البحث و كذا تحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات التي تلزمه، كما يتم تحديد مجالات الدراسة الثلاث : المجال البشري و المجال الزمني و المجال المكاني و كذلك تحديد العينة الممثلة لمجتمع الدراسة و تبيان كيفية إختيارها، كل ذلك بغية تسهيل العمل البحثي، حتى يمكن الوصول إلى الحقائق بشكل علمي و حقيقي.

I الجانب المنهجي للدراسة

1. منهج الدراسة :

نظرا لإنطلاق هذا الموضوع من واقع إجتماعي كان المنهج الوصفي التحليلي هو الانسب لموضوع الدراسة حيث تسعى الدراسة إلى وصف خصائص مجتمع البحث، و نحاول إبراز العلاقة بين مختلف التغيرات و تنتهي بتفسير و تحليل البيانات المختلفة[1] و الوقوف على حيثيات الدراسة لتجديد طبيعتها و بالتالي إستخلاص النتائج العامة بطريقة علمية دقيقة.

2. أدوات جمع االبيانات :

يتوقف إختيار ادوات جمع البيانات في دراسة ما على عدة عوامل منها: طبيعة الموضوع و أهداف الدراسة و نوع المنهج المعتمد في البحث، فقد تم الإعتماد في هذه الدراسة لجمع البيانات على الأدوات التالية :

- الإستمارة : و هي من الوسائل المنهجية الشائعة تستخدم في جمع البيانات لما تتميز به من شمول و إشباع و سهولة المعالجة الكمية و إستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة ، و يمكن إعتبارها كتقنية تشمل على جملة من الأسئلة المباشرة ، تطرح على مجموعة من الأفراد لإستجوابهم بهدف إستخلاص إجابات ثم تعميمها بغية الحصول على معطيات تفيد البحث[2]،

3. مجالات الدراسة

- **لمحة عامة عن مدينة بسكرة :**

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد، تحت سفوح كتلة جبال الاوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها و بين الشمال، و تتربع على مساحة تقدر ب 21509.80 كلم^2 و تضم 33 بلدية و 12 دائرة يحدها : ولاية باتنة من الشمال و ولاية مسيلة من الشمال الغربي و ولاية خنشلة من الشمال الشرقي و ولاية الجلفة من الجنوب الغربي و ولاية الوادي من الجنوب الشرقي و ولاية ورقلة من الجنوب.

[1] زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الإجتماعي، مطبعة السعادة، ط 2 ، القاهرة، 1974 ، ص ص 184-185

[2] عبد العزيز بوودن، البحث الإجتماعي (مراحل و أساليب و تقنيات) جامعة المنتوري، قسنطينة،2005، ص 142

الخصائص العمرانية للولاية (تركيب مدينة بسكرة)

في إطار تسهيل العمليات الإحصائية للسكان التي تجريها بلدية بسكرة قسمت مدينة بسكرة إلى 7 قطاعات و كل قطاع عبارة عن مجموعة من المقاطعات و كل مقاطعة تعبر عن مجموعة من المجمعات السكنية المقيدة بعد السكان من 800 ن إلى 1000 ن .

و هذه القطاعات هي : 1- المنطقة الصناعية 2- منطقة الحضائر 3- منطقة التجهيزات 4- المنطقة المخصصة للسياحة 5- مناطق السكن الحضري الجديد 6- منطقة السكن الحضري الجديد الغربي 7- منطقة السكن الحضري الجديد الشرقي .

أ . **المجال المكاني** : أنشأت في سنة 1975 بقرار رقم 1 الصادر بتاريخ 24 /11 / 1975 ، يقع حي 830 مسكن بمنطقة السكن الحضري الجهة الغربية

ب. **المجال الزماني** : نظرا للظروف التي تمر بها البلاد بسبب جائحة كورونا تم النزول إلى الميدان و توزيع الإستمارات في شهر سبتمبر .

ج. **المجال البشري** : اجريت دراستنا في المنطقة السكن الحضري الجديد الغربي و بالتحديد في التجمع يضم 830 مسكن .

رابعا : أساليب المعالجة الإحصائية :

الأساليب الإحصائية تتم الاعتماد في تحليل البيانات على الأساليب الإحصائية التالية :

- التكرارات : تطلق على عدد الحالات من مجموعة أو فئمة معينة بإعتبارها تكرارات بظهور حالات أو قيم عدد الافراد داخل العينة و يرمز لها بالرمز (ك) يعني تكرار.
- النسب المئوية تعرف ب % و تعطى بالعلاقة التالية :

النسبة المئوية = (عدد التكرارت × 100) / العدد الكلي للعينة

II تحليل نتائج الدراسة الميدانية

1. تفريغ البيانات و تحليلها

- البيانات الشخصية

الجدول رقم 01 يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس :

الإحتمال	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	30	% 30
انثى	70	%65
المجموع	100	%100

من خلال معطيات الجدول رقم 01 و الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس و التي توضح لنا أن نسبة الإناث أكثر من نسبة الذكور، حيث قدرت نسبة الفئة الأولى ب 70 %، في حين بلغت الفئة الثانية 30 % و من هنا نقول أن فئة النساء هم الاغلبية كونهم ماكثات بالبيت عكس الذكور فيقضون جل أوقاتهم في الخارج سواء كان ذلك في العمل أو في أماكن أخرى ، إذ يمكن إعتبار هذه الفئة من النساء بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في المحافظة على المحيط و توعية الابناء.

الجدول رقم 02 يبين توزيع الأفراد حسب السن :

الإحتمال	التكرار	النسبة المئوية
24-20	19	%19
29-25	34	%34
34-30	21	%21
39-35	11	%11
44-40	10	%10
45 فما أكثر	5	%5
المجموع	100	%100

من خلال المعلومات المتوفرة في الجدول أعلاه وجود تنوع في الفئات العمرية أي تنوع الاجيال في افراد من شباب و كهول، مع وجود نسبة ضئيلة من الشيوخ ، و هذا ما وجدناه في الفئة العمرية 25–29 و التي شكلت الأكبر حيث قدرت ب 34 % و التي تمثل فئة الشباب ، و هذا يدل على ان نسبة الشباب في حي 830 مسكن مرتفعة

الجدول رقم 03 يبين توزيع افراد العينة حسب الحالة المدينة :

الإحتمال	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	18	%18
متزوج	47	%47
مطلق	15	%15
أرملة	20	%20
المجموع	100	%100

تعتبر الحالة المدنية من اهم الخصائص الأسرة ، حيث نجد أزمة السكن في أي منطقة تكمن في رغبة الافراد المتزوجين بالإنفصال عن أهاليهم و الإقامة في مساكن مستقلة، و تبين معطيات الجدول أن 47 % من أفراد العينة متزوجين و مسئولين عن أسرهم تليها مباشرة فئة الارامل ب 20 % أما نسبة العزوبية 18 % حيث تدل على تحمل الافراد لمسؤولية و اعباء العائلة كذلك على وعي السكان بضرورة إقامة السكن قبل الزواج، أما نسبة المطلقين قدرت ب 15 % و هي نسبة ضئيلة و تعد أصغر نسبة بالنسبة لأفراد العينة

الجدول 04 يبين توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي :

الإحتمال	التكرار	النسبة المئوية
أمي	5	%5
إبتدائي	10	%10
متوسط	23	%23
ثانوي	27	%27
جامعي	35	%35
المجموع	100	%100

إن نمط العمراني لأي منطقة تعكس المستوى الثقافي للسكان، هذا الأخير له علاقة بالمستوى الإقتصادي و الإجتماعي كذلك، خاصة و ان المؤسسات التعليمية تعتبر من أهم المرافق الواجب توافرها في المدينة، و من خلال الجدول أعلاه فإن نسبة الامية في الحي ضئيلة و تقدر ب 5 % و كانت اعلى النسب المسجلة هي نسبة الثانويين و الجامعيين و المقدرة ب 62% و لهذه الفئة دور كبير من خلال مستوى الوعي لديهم فيما يخص تقديم الطلبات للحصول على سكن أو الإدخار لإقامة سكن مستقل، فكلما كان المستوى التعليمي مرتفع في منطقة ما كان الأفراد واعيين بضرورة تنظيم النسل من جهة و الحفاظ على المنطقة التي يسكنون بها من جهة أخرى، أما بقية المستويات التعليمية نجد الإبتدائي سجل نسبة 10 % و يرجع ذلك إلى وجود العديد من المدارس الإبتدائية بالمناطق بالأحياء المجاورة ، كذلك بالنسبة للمستوى التعليمي المتوسط فسجل ب نسبة 23 %.

الجدول رقم 05 يبين توزيع افراد العينة حسب المستوى الإقتصادي :

الإحتمال	التكرار	النسبة المئوية
مرتفع	17	%17
منخفض	28	%28
متوسط	55	%55
المجموع	100	%100

من خلال المعطيات المبينة لنا في الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة 55 % للافراد ذوي الدخل المتوسط هي الاكثر، تليها فئة ذوب الدخل المنخفض ب 28 % و من هنا نستنتج ان معظم افراد العينة هم من الطبقة الوسطى، فيما خضت نسبة 17 % افراد ذوي الدخل المرتفع.

الجدول 06 يبين توزيع افراد حسب الحالة المهنية:

الإحتمال	التكرار	النسبة المئوية
عاطل عن العمل	19	%19
عامل يومي	40	%40
موظف	36	%36
متقاعد	5	%5
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال المعطيات المبينة في الجدول اعلاه بأن أغلب الأفراد العينة يعملون، و هذا ما تمثله نسبة 76 % لكلا الفئتين العامل اليومي و الموظف و هذا راجع إلى أرباب الأسر واعين بالحالة المعيشية التي تعيشها الأسرة و كثرة المتطلبات المنزلية، مما أثر على وضعية السكن و حالته و خلق مشاكل داخل الأسرة، كل هذا دفع بالأرباب الى الخرج للعمل، اما بالنسة للعاطلين عن العمل 19 % راجع إلى جزء من أفراد العينة كانو نساء ماكثات في البيت، تليها نسبة المتقاعدين كأصغر نسبة قدرت ب 5 %

الجدول 07 يبين الأشخاص العاملين بالاسرة

الإحتمال	التكرار	النسبة المئوية
3-1	70	%70
5-4	20	%20
5 فما فوق	10	%10
المجموع	100	%100

من خلال معطيات الجدول رقم 07 نرى ان عدد الأفراد العاملين بالاسرة كانت نسبتهم 70 % بالنسبة للفئة (3-1) تمثلت في عمل الزوج و زوجة معا، اما فئة (4-5) كانت نسبتهم 20% و الفئة الاصغر هي (5 فما فوق) كانت نسبتعهم 10 %

- **خصائص المسكن و مدى ملائمتها لنمط الأسرة و حجمها :**

الجدول 08 يبين توزيع أفراد العينة حسب طبيعة سكنهم

الإحتمال	التكرار	النسبة المئوية
ملك	60	%60
إيجار	34	%34
إرث	6	%6
المجموع	100	%100

من خلال الجدول رقم 08 أعلاه يوضح طبيعة السكن نجد أن ملك نسبته 60 % من مساكن أفراد العينة هي ملكية خاصة، ثم تليها نسبة فئة المستأجرين بنسبة 34 % أما نسبة المساكن الموروثة فقدر ب 6 %

الجدول رقم 09 توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد أسرهم :

الإحتمال	التكرار	النسبة المئوية
3-1	10	%10
6-4	60	%60
7 و أكثر	30	%30
المجموع	100	%100

إنطلاقا من الجدول أعلاه الذي يبين لنا توزيع الأفراد حسب عدد أفراد الأسرة، حيث نجد أن غالبية افراد مجتمع الدراسة تتكون عائلنهم من4 إلى 6 افراد ، و هذا ما أحصيناه بنسبة 60 % و هذه النسبة تعبر عن متوسط كل الأفراد في كل أسرة و هي نسبة تعبر عن حجم لا بأس به مقارنة مع من لديهم أكثر من 06 أبناء و ذلك بنسبة 40 %.

الجدول رقم 10 توزيع أفراد حسب نوع الأسرة :

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
ممتدة	18	%18
نووية	82	%82
المجموع	100	%100

من خلال الجدول أعلاه يبين نوعية الأسرة، حيث أجابو نسبة 82% من افراد العينة أن اسرهم ننوية، و هذا راجع إلى نوعية السكن يناسبهم، أما بالنسبة للأسر الممتدة فكانت بنسبة 18 %

الجدول رقم 11 توزيع أفراد العينة حسب مدى رضا عن مساحة المسكن :

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	55	%55
لا	45	%45
المجموع	100	%100

يبين لنا الجدول رقم 11 أن ما نسبته 55 % أجابت على رضاها عن المسكن ، فيما بلغت نسبة الأفراد الغير راضيين عن هذا السكن 45% و كما نلاحظ أن النسبة متقاربة لحد ما ، و عليه نستنتج ان السكنات الإجتماعية بحي 830 مسكن ليست كفأة بما يلزم .

الجدول رقم 12 توزيع أفراد العينة حسب أسباب عدم الرضا عن المسكن

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
غير لائق	10	%10
غير صحي	12	%12
غير كافي لافراد الاسرة	78	%78
المجموع	100	%100

و من خلال الجدول رقم 12 يتبين لنا أسباب عدم رضا أفراد العينة الذين صررحوا بعدم رضاهم عن سكناتهم ، أن سبب ذلك يعود إلى السكن غير كاف لأفراد الأسرة، و ذلك بنسبة 78% و هذادائما يعبر عن المشكلة القائمة و هي أزمة السكن التي لا يزال قطاعات كبيرة من المجتمع الجزائري تعاني منها .

الجدول رقم 13 يبين مكان الإقامة السابق لأفراد العينة

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
ريفي	68	%68
مدينة	32	%32
المجموع	100	100%

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ بأن 86 من افراد العينة اقروا بان السكن رب الاسرة فكانت نسبة السكن في الريف تمثل اكبر نسبة و هذا مايبرز الخلفية الريفية لافراد عينة البحث و انتسابها إلى جذور و أصول ريفية ، في حين كان سكن رب الاسرة في الحضر تتمثل ب 32 من الإجابات و بذلك فهي تمثل الفئة الحاملة للخصائص الإجتماعية و الثقافية الحضرية المتسمة بالإنقسامية و إختفاء علاقات الجوار و إذا كانت هناك علاقات لا تتعدى المصلحة ثم تزول ليبقى الفرد يعيش في إنعزال داخل وسط مغلق لا يتعدى البيت و مكان العمل .

الجدول رقم 14 يبين عدد الغرف بالمسكن

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
غرفة	10	%10
غرفتين	20	%20
ثلاثة غرف	70	%70
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 70 % من افراد العينة التي أجابت بأن عدد غرفهم 03 غرف داخل المسكن، و هذا العدد قليل مع حجم الأسرة خاصة و ان اغلب افرادها يفوق 6 أفراد، و ما تؤكد عليه النسبة الثانية و التي قدرت ب 20% من أفراد عينة البحث الذين أقروا بأن مسكنهم يعاني من قلة الغرف مع تزايد ملحوظ في عدد أفراد الأسرة و هذا ما يولد تزاحم داخل المسكن و يجعل الأفراد غير متاحين داخله، اما بالنسبة 10 % هي كانت أقل نسبة .

الجدول رقم 15 يبين كيفية المسكن

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
ضيق	60	%60
متوسط	30	%30
واسع	10	%10
المجموع	100	%100

تبين معطيات الجدول أعلاه المتعلق بكيفية المسكن، ان النسبة 60 % من عيتة البحث صرحوا بان كيفية السكن كانت ضيقة ، بينما صرح 30 % بانها كانت بحالة متوسطة، و اما بالنسبة للبحث العينة قالو بالنسبة 10 % ،وهذا راجع إلى عدم إعطاء أراء الدولة لأفراد هذه الاحياء .

الجدول رقم 16 يبين نوعية المسكن قبل الإنتقال للسكن الحالي

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
فيلا	10	%10
سكن افقي	90	%90
المجموع	100	%100

من خلال معطيات الجدول اعلاه و الذي يمثل نوعية المسكن قبل الإنتقال للسكن الحالي ، حيث أجابوا نسبة 90% من افراد العينة انهم كانو يقطنون سكن افقي، و هذا راجع إلى إتساع المسكن اما نسبة 10% أجابو بنوع فيلا.

الجدول 17 يبين لنا كيفية موقع السكن :

الإحتمال	التكرار	النسبة المئوية
الطابق الأرضي	10	%10
الطابق الاول	70	%70
الطابق الثاني	20	%20
المجموع	100	%100

حسب الجدول اعلاه و الخاص بكيفية تموقع المسكن و قد شكلت اعلى نسبة 70% أجابوا بان الطابق الاول يساعد الاسرة على إستقرارهم ، و قد بلغت النسبة التي تليها %20 أجابو بموقع الطابق الثاني لانه غير مريح، أما أقل نسبة تمثل 10% من الطابق الأوال .

الجدول رقم 18 يبين مدة الاقامة في هذا السكن :

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
اقل من سنة	0	%0
2-3 سنوات	10	%10
4-6 سنوات	40	%40
7 سنوات فاكثر	50	%50
المجموع	100	%100

من خلال الجدول اعلاه يبين لنا حالات مدة لاقامة بالمسكن، نرى ان بالنسبة للفئتين 2-6 فتمثلت ب نسبة 50 % و هذا راجع إلى أغلب العوائل المدروسة قدمت طلبات سكن و فئة 7 سنوات و اكثر كانت نسبتهم 50 % و هذا ما يؤكد لنا عمق ازمة السكن .

الجدول رقم 19 يبين لنا كيفية ملائمة عدد الغرف و افراد الأسرة :

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	%20
لا	80	%80
المجموع	100	%100

من خلال الجدول رقم 19 يوضح ملائمة عدد الغرف مع افراد الأسرة، أن نسبة 80 %من افراد العينية اجابت على عدم ملائمة عدد الغرف ، اما نسبة 20% على كيفية ملائمة لعدد الغرف .

الجدول رقم 20 يبين إمكانية وجود أفراد أخرين بالمسكن :

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	%20
لا	80	%80
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه و الذي يمثل إمكانية وجود أفراد اخرين بالمسكن ، و كانت نسبة 20 من أفراد العينة و يؤكدون أن هناك أهل و اقارب يسكنون معهم ، و هذا ما يعكس خلفية الإجتماعية و الثقافية ذات الاصول الريفية و متمسكون بديننا الإسلامي من خلال إيصال صلة الرحم، أما بنسبة 80 أجابو بعدم وجود أفراد أخرين من غير أفراد اسرتهم.

الجدول رقم 21 يبين مدة استغراق الحصول على السكن

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
من 2-4 سنوات	10	%10
من 4-6 سنوات	30	%30
من 6 سنوات و اكثر	60	%60
المجموع	100	%100

من خلال الجدول اعلاه الذي يبين مدة الاستغراق للحصول على المسكن، نرى أن نسبة الفئتين من 2 -6 سنوات تمثلت بنسبة 40 % و هذا راجع إلى أن أغلب الاسر المدروسة قدمت طلبات للسكن، و هذا ما تشبه الفئة من 6 سنوات و اكثر كانت نسبتهم 60% و هذا ما يؤكده لنا عمق ازمة السكن .

2. تحليل الفرضيات

إن عرض النتائج هو بالضرورة التحقق من صدق الفرضيات التي إنطلقت منها الدراسة و التي حققتها زبدة تحليل الارقام المستقاة من المواقع موافقة لمنطلقات الدراسة النظرية و نحن في هذه الدراسة انطلقنا من الفرضية الرئيسية التالية :

- نمط السكن العمودي الملائم للاسرة البسكرية في المجتمع الحضري.

و التي انبثقت عنها الفرضيات الأتية :

1. السكن في العمارات الجديدة التي تتكون من مساكن بها غرفة أو غرفتين أو ثلاثة غرف ملائمة للاسرة البسكرية في المجتمع الحضري .
2. نمط السكن يتماشى مع الطابق الثقافي للاسرة البسكرية في المجتمع الحضري.

الفرضية الأولى :

من خلال دراستنا النظرية و الميدانية توصلنا إلى جملة من النتائج الخاصة بالفرضية ، و هذا ما تاكد لنا من خلال ما لاحضناه من عدم رضا عينة الدراسة عن السكن، و هذا لعدة أسباب، فحسب نتائج الجدول رقم 12 الذي يبين أراء أفراد العينة عن عدم رضاهم عن المسكن حيث أخصته نسبة 78 بالمئة ، بسبب أنهم غير كافي لعدد أفراد العائلة، كما تبين لنا من خلال الجدول رقم 14 أن نسبة 70 بالمئة من افراد العينة لديهم ثلاثة غرف داخل المسكن و هذا العدد قليل مع جحم الأسرة و خاصة و أن أغلب افرادها يفوق 06 أفراد.

و من هذا المنطلق يمكننا القول ان السكن في العمارات الجديدة التي بها غرفتين أو ثلاثة غرف غير ملائمة للأسرة البسكرية في المجتمع الحضري، و هذا يعود لأن السكن غير لائق للعيش بسبب وجود إكتظاظ داخل المسكن الواحد .

مما سبق نستنتج بأن الفرضية التي تبنيناها لم تحقق .

الفرضية الثانية :

لقد وضحت لنا تحاليل الخاصة بالفرضية الثانية : أن الطابع الثقافي له سبب في مشكلة السكن حيث أن أكبر حجم العائلة مرتبط أساسا بالخلفية الإجتماعية للأفراد ، حيث أنهم و كما ذكرنا معظمهم ذو أصول ريفية و بالتالي يحملون الخلفية الريفية مما ولد لديهم عدم الوعي بضرورة تنظيم النسل لحد من الزيادة السكانية حيث أصبحت غير قادرة على إستيعاب هذه الأحجام الكبيرة من الأفراد مع مقابلة عدد صغير من الغرف, و هذا مما يؤدي إلى الإستعمال المتعدد للغرف و هو ما خلصنا إليه في تحليلنا بجدول تقسيم المسكن ، حيث أن هناك أولاد متزوجون يسكنون مع أبائهم و هذا راجع لخلفياتهم الإجتماعية التي تستند إلى تركيبة الإجتماعية البدوية .

مما سبق نتسنتج ان الفرضية التي تبنيناها قد تحققت .

الخـاتمة

الخاتمة :

كان للنمو الحضري عدة عوامل عديدة و فاعلة أدت إلى نمو المدن بسرعة هائلة و من اهم هذه العوامل السكانية بما فيها الزيادة الديمغرافية و الهجرة الريفية المتخذة لإتجاه واحد نحو المدن، و كان للسياسة الإستعمارية و سياسة التمنية للوطن قائمة على إرساء عمليات التصنيع عاملا فعالا في جلب و إستقطاب المهاجرين و خاصة الريفين لذلك طرحت أزمة ملائمة السكن نفسها كواقع معاش كأزمة حادة تحتاج إلى تدخل حلول سريعة و ناجحة، إضافة إلى عملية التحول الإجتماعي من العائلة الممتدة كلها عوامل فعالة أدت إلى تفاقم الأزمة.

الإقتراحات :

- ❖ برمجة مساحات أكبر للسكن مع حكم الاسرة الجزائرية
- ❖ تكثيف عدد السكنات ذات أربعة و خمسة غرف و التقليل من السكنات ذات غرفتين و ثلاثة غرف
- ❖ يجب توفير الخدمات قبل التوزيع
- ❖ الاخذ بعين الإعتبار التجهيزات الترفهية و التجارية في مخططات السكن .
- ❖ توفير فرص العمل في مجالات مختلفة و توفير فرع إداري بالحي لإفتقاره لذلك و للتخفيف من حدة البطالة و خاصة الشباب حامل الشهادات من جهة أخرى .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

1. أحمد منير سليمان،الإسكان و التنمية في الدول النامية ، دار الراتب الجامعية،بيروت، 1996.
2. أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري و فعالتيه في العهد العثماني 1519-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر ،2009.
3. أمال عبد الحميد محمد، القيم الاخلاقية للمرأة و المجتمع وجهة نظر علم الاجتماع، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية 1998.
4. أيكه هولتكرانس، ترجمة محمد الجوهري و حسن الشامي ، قاموس مصطلحات الأثنولوجيا و الفولكلور، دار المعارف القاهرة مصر، 1972.
5. بن،وو، الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، ترجمة عبد العزيز حمدي سلسلة عالم المعرفة، رقم 210 الكويت المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب 1996 ، ج2.
6. بودون وريمو و بوركيو، فرانسو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1986.
7. ثريا التيجاني، القيم الاجتماعية و التلفزيون في المجتمع الجزائري ،دار الهدى، عين امليلة الجزائر، 2011.
8. جلال العالم ،قادة الغرب يقولون دمروا الاسلام و أيدو أهله، دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر ،1980.
9. خلف الله بوجمعة، العمران و المدينة، دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة، 2005.
10. الدكتورة سلوى محمد سعيد : الإسكان، المسكن و البيئة ، دار الشروق ، جدة 1986
11. رابح تركي ،أصول التربية و التعليم، ط 3 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،1990.
12. رشيد ميموني, البعد الاجتماعي في القرأن –مقاربة سوسيومعرفية- ديوان المطبوعات الجامعية, قسنطينة, 2009,
13. زكريا عبد العزيز, التفزيون و القيم, مركز الاسكندرية,مصر,2002
14. سامية حسن الساعاتي، علم اجتماع الأسرة: رؤية معاصرة لأهم قضاياها، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

15. سعيد اللاوندي، بدائل العولمة ،ط 02 ، دار نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
16. سناء خولي، الزواج و العلاقات الأسرية، ط3، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1983.
17. السويدي،مفاهيم علم الاجتماع الثقافي و مصطلحاته، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب 1991
18. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2000.
19. الصادق مزهزد، أزمة السكن في الضوء المجال الحضري، دار النور الهادف، الجزائر،ط1، 1995
20. صموئيل حبيب، افكار في القيم، دار الثقافة، مصر ،2001.
21. الطيب محمد الجزائر، عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال، وهران وحدة البحث في الانثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية 1992.
22. عبد الرؤوف الجرداوع: الإسكان في الكويت، شركة كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع .
23. عبد الله الخريجي ،التغير الاجتماعي و الثقافي، ط 01، دار رامتان للنشر ، جدة السعودية، 1983.
24. عبد الله شريط ،الايديولوجيا و قضايا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1981.
25. عبد الوهاب المسيري: دراسات معرفية في الحداثة الغربية، ط 1 مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2006.
26. عطوف محمود ياسين ،قضايا نقدية في علم النفس المعاصر، بيروت مؤسسة نوفل 1981.
27. عمر فروخ، التبشير الاستعماري في البلاد العربية، بيروت، لبنان ،1953.
28. فراق عباس حيدر، تخطيط المدن و القرى،دون دار نشر ، دون مكان النشر ، دون طبعة .
29. قباري محمد اسماعيل: قضايا علم الاخلاق, الهيئة المصرية العامة للكتاب,ط2 , مصر,2006
30. كمال التابعي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم و التنمية,دار المعارف, القاهرة, مصر,1985.
31. محمد السويدي ،مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1980.
32. محمد كرد على، غوطة دمشق،دار الفكر، دمش، سوريا،1984.
33. مراد مولاي الحاج ،المجتمع الجزائري و البحث السوسيولوجي ،مقال في كتاب علم الاجتماع و المجتمع في الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
34. مزيان عبد المجيد، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون و اسسها من الفكر الاسلامي و الواقع المجتمعي دراسة فلسفة و اجتماعية ،الجزائرن مؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية ،1988.

35. مصطفى بوتقنوشت،ترجمة: حنفي بن عيسى، الجزائرالأمة المجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.
36. المهدي المنجرة ،قيمة القيم، ط 04، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب ، 2008.
37. ميتشيل دينكن، معجم علم الاجتماع ترجمة و مراجعة احسان محمد الحسن ،ط2 بيروت، دار الطليعة، مارس 1986.
38. ميتشيل دينكن، معجم علم الاجتماع ترجمة و مراجعة احسان محمد الحسن، ط2 ، بيروت ، دار الطليعة مارس 1986.
39. نورهان منير حسن, القيم الاجتماعية و الشباب, دار الفتح للتجليد الفني, الاسكندرية,مصر,2008.
40. وزارة التنمية الإجتماعية، دراسة جيوب الفقر، المملكة الأردنية الهاشمية، تحديد خطي للفقر المدقع، و الطلق (الحاجيات الأساسية و الغير غذائية) عمان 1989

رسائل و بحوث علمية :

1. بركات حليم، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاع اجتماعي بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1984
2. زكريا بوبعمر ، السكن الإجتماعي التساهمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التهيئة العمرانية ، 2005.
3. سهام وناسي، الإسكان الحضري و مشكلة السكن و الإسكان مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2009.
4. سوالمية ن ، السكن و الساكن و المحيط ، الممارسات و الثمثلات، رسالة تخرج لنيل الماجستر في علم الإجتماع ، جامعة وهران، 2003.
5. لبرارة هالة، الأسرة و المسكن بالمدينة الصحراوية، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية،جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008.

مجلات علمية :

1. ابراهيم عبد الله ، الثقافة في مجتمعات الخليج العربي و الثقافات المصغرة ، في عالم الفكر، العدد 3، المجلد 27،1999

2. بن،وو، الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، ترجمة عبد العزيز حمدي سلسلة عالم المعرفة، رقم 210 الكويت المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب 1996.
3. التركي, ثريا و رزيق,هدى, تغير القيم في العائلة العربية, سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التمية, رقم 21, عمان.
4. حمداوي محمد، وضعية المرأة داخل الاسرة في المجتمع الجزائري التقليدي، في انسانيات، عدد 10 جانفي-أفريل 2000.
5. شما بنت محمد بن خال ال نيهان: القيم الاجتماعية و الامن الثقافي, مجلة الاتحاد, العدد 23, 2010.
6. عبد الرزاق صالح محمود، واقع السكن العمودي، العدد 38 مدينة موصل، 2012
7. عزت قرني، الظاهرة الاخلاقية في العربي، العدد 437، أبريل ، 1995.
8. علي نبيل, ثقافة العربية و عصر المعلومات, سلسلة عالم المعرفة رقم 726 , الكويت, المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب، 2001.
9. محمود أمين العالم، أنثروبولوجيا الجسد والحداثة، في العربي، العدد 440، يوليو 1995.
10. ميشيل تومبسون و اخرون ترجمة علي سيد الصاوي، نظرية الثقافة المجلس الوطني للثقافة و الاعلام ،سلسلة عالم المعرفة عدد 223، الكويت، 1997.

مراجع باللغة الاجنبية :

1. -ADDI, Op.Cit.
2. Ben dada twfik : étude d'un quartier en cris : la cité es salem a ain baida.mémoire et urbaniseme.année 200-2007 .
3. CENEAP, Mutation des structures de la famille algérienne… ; Op.Cit ,
4. Dalila AREZKI, Sens et nom sens de la famille algérienne, Paris, Publisud 2004.
5. Faouzi ADEL , « La nuit de noces ou la vérité piégée » , in Insanyat, n°4, Janvier Avril.
6. Julian PITT-RIVERS , Anthropologie de l'honneur , Paris Le SYCOMORE, 1983.

7. Nourddine toualbi،l 'identité au maghreb،l"errance،alger ،casbah،2eme ed،2000.
8. Zine-eddine ZEMOUR, « Jeune fille,Famille et virginité : Approche anthropologique de la tradition » , In Confluences Algérie, n°2 printemps, 2002.
9. Zohra ABASSI, La demande du divorce dans la famille algérienne contemporaine, Alger, OPU, 2005.
10. A..MOKADDEM، LES EFFET DU PROGRAMME D'ajustement stucturel sur les ménages algériens in REVUE CENEAP، n 15 Décembre 1999.
11. A.CLOUDE :L'ALGéRIE:politique et societé.P.N.O.S Paris 1974.
12. John rosenfeld the marriage and family reader scott foreman and co 1982.
13. Krech and crutchfield individual in society new york 1972.
14.

الملاحق

رقم الإستمارة

01

جامعة محمد خيضر بسكرة

قطب الجامعي –شتمة–

كلية العلوم الإجتماعية

تخصص : علم الإجتماع الحضري

إستمارة إستبيبان

إنعكاسات السكن العمودي على القيم الإجتماعية للأسرة الجزائرية

(دراسة ميدانية لحي 830 مسكن ولاية بسكرة)

مذكرة نيل شهادة الماستر في علم الإجتماع الحضري

تخصص :علم إجتماع حضري

إعداد الطالبة : **إشراف الدكتور :**

– مصمودي سارة **– د. ميدني شايب ذراع**

المعلومات الواردة في هذه الاستعمارة تضل سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

السنة الجامعية : 2020/2019

بيانات شخصية:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن 20- 24 ☐ . 25- 29 ☐ 30 - 34 ☐

35- 39 ☐ . 40-44 ☐ 44 فأكثر ☐

3- الحالة المدنية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرملة ☐

4- المستوى التعليمي : أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐

5- المستوى الاقتصادي: مرتفع ☐ منخفض ☐ متوسط ☐

6-الحالة المهنية: عاطل عن العمل ☐ عامل يومي ☐ موظف ☐

متقاعد ☐

7- عدد الأشخاص العاملين بالأسرة :

المحور الأول: خصائص المسكن ومدى ملائمتها لنمط الأسرة وحجمها

8- هل هذا السكن: ملك ☐ إيجار ☐ ارث ☐

9- عدد أفراد الأسرة :

10- نوع الأسرة: ممتدة ☐ نووية ☐

11- هل تشعر بالرضي عن مساحة المسكن: نعم ☐ لا ☐

12- في حالة عدم الرضا هل يرجع ذلك إلى: غير لائق ☐ غير صحي ☐

غير كاف لأفراد الأسرة ☐

13- مكان الإقامة السابقة: ريفي ☐ المدينة ☐

14- هل هذا المسكن مكون من:

غرفة ☐ غرفتين ☐ ثلاثة غرف ☐

15- كيف ترى مسكنك: ضيق ☐ متوسط ☐ واسع ☐ أخرى ☐

16- ما نوع المسكن قبل الانتقال للسكن الحالي:

فيلا ☐ سكن أفقي ☐ أخرى ☐

17- أين يقع المسكن: الطابق الأرضي ☐ الطابق الأول ☐ الطابق الثاني ☐

الملحق رقم 02 صور مأخوذة من طرف الطالبة من حي 830 مسكن لولاية بسكرة

المسكن العمودي لحي 830 مسكن بسكرة

عمي موسى و هو من أبناء الحي و عامل ببلدية 830 مسكن ببسكرة

تعاون أبناء الحي أثناء إلتقاطي للصور (عملية التشجير)

و هو من إحدى القيم الإجتماعية التي جاء بها الإسلام و الذي ذكرناه في البحث في الفصل الثاني أنه من إحدى مصادر القيم الإجتماعية

المدرسة الإبتدائية لحي 830 مسكن لولاية بسكرة